الحوكمة الرشيدة كمتغير فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى

إعــداد
محمد عبد الرحمن حسن أحمد
أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة أسيوط

الملخص:
للحوكمة الرشيدة دوراً اساسياً في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى ومن ثم محاولة التوجيه والتدخل المهنى بتفعيل الحوكمة الرشيدة ووضع البرامج التدريبية التى تحدث مثل هذا التغيير المستهدف مما يؤثر إيجابياً فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى ومن ثم واقعية الخطة وفعاليتها وتحقيق أهداف سياسات الرعايه الاجتماعية, ومن ثم دفع عجلة التنمية فى البلاد.واستنباطاً مماسبق تتحدد القضية الرئيسية للدراسة فى , هل تؤدي الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى؟ وهدفت الدراسة, تحديد مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة كمتغير فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى ,تحديد مستوى أبعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلى, محاولة وضع تصور تخطيطي مقترح لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى في إطار أبعاد الحوكمة الرشيدة.
نوع الدراسة ومنهجها:تعد هذة الدراسة من الدراسات الوصفيه التحليلية, مستخدمه منهج دراسة الحالة, والحالة هنا المجلس المحلى علي مستوى المحافظة المراكز والمدن والاحياء والقرى لمحافظة أسيوط.
أدوات الدراسة: استمارة إستبيان: للمسئولين على المستوى المحلى بمحافظة أسيوط وبلغ عددهم (72) عضوا,أوضحت نتائج الدراسة صحة الفروض كاملة.
الكلمات المفتاحية :الحوكمة الرشيدة، الأمن الاجتماعى ،المستوى المحلى.

Abstract:
Good governance plays an essential role in achieving social security at the local level and then trying to guide and professional intervention by activating good governance and developing training programs that occur such a targeted change, which positively affects social security at the level and thus the realism and effectiveness of the plan and the achievement of the goals of social welfare policies, and from Then he pushed the development wheel in the country. From the foregoing, the main issue to be decided is to study in. Does good governance lead to achieving social security at the local level? The study aimed at determining the level of good governance dimensions as a variable in achieving social security at the local level, determining the level of social security dimensions at the local level, trying to develop a proposed planning concept for achieving social security at the local level within the framework of the dimensions of good governance.

The type and study of the study: This study is considered descriptive analytical studies, using the case study method, and the case here is the local council at the governorate level, centers, cities, neighborhoods and villages of Asyut Governorate.

Study tools: a questionnaire form: for the officials at the local level in the governorate of Assiut, and they numbered (72) members.

Key words: good governance, social security, local level

مقدمة:

يمثل الإنسان جوهر عملية التنمية باعتباره المستهدف من وراء برامج التنمية بالإضافة إلى أن التنمية لا تتحقق الا عند اكتشاف الانسان نفسة وفى النهاية هو وحدة الذى يقيم الاستفادة او كفاءة وفعالية المخرجات وان الهدف الاساسى هو رفع مستوى الحياة وتوفير فرص حياة افضل للمساهمة فى الحد من الفقر، من ثم انتشر استخدام مفهوم الأمن الأجتماعى فى المجتمعات الانسانية الحديثة نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى انعكست على العلاقات الأجتماعية وعلى علاقة الفرد بالمجتمع والمواطن بالدولة وما ترتب على ذلك فى تقنين الحقوق الانسانية فى مواثيق قومية ودولية.

ومن ثم فإن تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى لها أهميتها القصوى سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية لارتباطها بشكل مباشر بقضايا المواطنين وفاعليتها والتي تستهدف مقابلة حاجات ومشكلات الإنسان وتنميته لإيجاد الشخصية التنموية الفاعلة في المجتمع.

ويساهم التخطيط الاجتماعى وبصورة مباشرة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى كما تتضمنها ركائز سياسات الرعاية الاجتماعية وعناصرها وكذلك القرارات والتشريعات وكما هو محدد وواضح من الدستور والتى تتحدد- بصورة مكتوبة.

و تعد الحوكمة الرشيدة هى الأسلوب الأكثر كفاءة لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى وضمان حقوق المواطنين، وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لضمان تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية. وتشمل الحوكمة جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

و تطبيق الحوكمة على المستوى المحلى يمثل دوراً هاماً فى حياة الإنسان كعضو فى جماعة ومجتمع باعتبارها طريقاً مميزاً لحياة الجماعة ونمطاً متكاملاً لحياة أفرادها, وفى ظل المتغيرات العالمية الجديدة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية...، تلك التغيرات والتحولات الكبرى التي تنقل المجتمعات البشرية لمواجهة تحديات خطيرة لم تشهدها المجتمعات من قبل.

وفى ضوء ذلك تلعب الحوكمة الرشيدة لدى أعضاء المجالس التنفيذية على المستوى المحلى دوراً هاماً فى تحديد حاجات ومشكلات المواطنين ؛ وبما يساعد فى تحقيق الامن الاجتماعى.

وللحوكمة الرشيدة التى يتبناها المشاركون على المستوى المحلى أهمية وتأثير فى تحقيق الامن الاجتماعى ومن ثم العمل على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لحاجات ومطالب قد تكون أكثر حده وشده لدى المواطنين ومن ثم تؤثر فى تحديد مسارات وترتيب أولويات التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين على المستوى المحلى التى تتعدد فيها حاجاتهم ومطالبهم.

ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لتحديد ابعاد الحوكمة الرشيدة لدى أعضاء المجالس المحلية وعلاقتها فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى، وأهم هذه الابعاد والوقوف على ما يؤثر عليها من عوامل، ومتغيرات مرتبطة وما يتطلبه، النهوض بهذه المجالس من خطوات وإجراءات لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى بصورة فاعلة.

أولاً : مشكلة الدراسة:

تعتبر التنمية من أهم القضايا التى يزداد الإهتمام بها من جانب المفكرين الإجتماعيين, والمتخصصين, والمسئولين, والباحثين, والمخططين, فقد إحتلت مكانا بارزا فى الفكر الإجتماعى المعاصر لإعتبارها ضرورة حتمية, ومطلبا أساسيا, وهدفا تسعى إليه المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء, لذلك فقد إتجهت الدول النامية إلى تحديد أهدافها المرتبطة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية والعمل على تحقيقها.

وتواجه مصر حالياً كسائر الدول النامية تحديات كبرى علمية وتقنية واجتماعية واقتصادية وسياسية لتتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة وسد الفجوة التى تفصلها عنها، وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى المنشود والتمكن من إشباع الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز، لذا أصبحت قضية التنمية محوراً للاهتمام والشغل الشاغل للدول النامية باعتبارها المنهج الحتمى والمسار الوحيد الذى يجب أن تنتهجه تلك الدول من دائرة التخلف لتحقيق التقدم المنشود(التابعي، 2007، ص, 106).

والتخطيط الاجتماعي هو أحد الأساليب العلمية التي تستخدمها مهنة الخدمة الاجتماعية في إحداث تغيرات اجتماعية مقصودة يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تنظم العمل به، ويقوم علي عمليات فنية يقوم بها خبراء وفنيون ومخططون اجتماعيون بالتعاون مع افراد المجتمع وقادته من خلال اجهزة التخطيط علي مختلف المستويات الجغرافية والوظيفية في اطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع وفي إطار أيديولوجيته السائدة (حمزة، 2015، ص، 17).

وقد انتشر استخدام مفهوم الأمن الأجتماعى فى المجتمعات الانسانية الحديثة نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى انعكست على العلاقات الأجتماعية وعلى علاقة الفرد بالمجتمع والمواطن بالدولة وما ترتب على ذلك فى تقنين الحقوق الانسانية فى مواثيق قومية ودولية(يونس, 1995,ص,5).

وجاء وصف الله فى القرآن الكريم نعمته المباركة على قريش يقول الله تعالي : بسم الله الرحمن الرحيم

(ٱلَّذِى أَطعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مَن خَوف) (سورة قريش، الاية 4)

ومع ان القرآن الكريم قدم دافع الجوع بوصفة حاجة اساسية فانه لم يفصل بينة وبين حاجة الامن وجعل من الحاجتين مدخلا للعبادة والشكر، بقدر ما هما دليل فضل الله على قريش, ان هاتين الحاجتين مازالتا على راس قائمة حاجات المجتمعات الانسانية باختلاف ثقافاتها ونظمها لانهما العاملين الاشد ضرورة والأكثر اهمية لاستمرار وتواصل النوع الانسانى على طريق الحياة وما يتصل بهما من رؤى عقدية وروحية ولعل فى دعا سيدنا ابراهيم علية السلام ما يؤكد ويوضح ذلك المعنى.

يقول الله تعالي : بسم الله الرحمن الرحيم: (وَإِذ قَالَ إِبرَٰهِيمُ رَبِ ٱجعَل هَٰذَا ٱلبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجنُبنِي وَبَنَىَّ أَن نَّعبُدَ ٱلأَصنَامَ) (سورة ابراهيم، الاية35)، (رَّبَّنَا إِنِّي أَسكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيرِ ذِى زَرعٍ عِندَ بَيتِكَ ٱلمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ فَٱجعَل أَفئِدَةً مِنَ ٱلنَّاسِ تَهوِى إِلَيهِم وَٱرزُقهُم مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُم يَشكُرُونَ) (سورة ابراهيم الاية، 37)

فالحاجة الى طعام لا تنفصل عن الحاجة الى الامن، وكلاهما يتصلان بالعبادة، عقيدة وطقوسا ورموزا ان الامن مفهوم متعدد الوجوة بوصفة يشير الى حالة الاستقرار والتوازن والتنظيم والاستمرار، كما ان الامن الاجتماعى متداخل الابعاد، اذ انة يتداخل مع عناصر الحياة الاجتماعية كافة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والدينية والجنائية، ومن ثم فهو متصل بكل الحاجات الانسانية بدرجات مختلفة من الوضوح بوصفة يتصل الى الحاجة الى الصحة والتعليم والغذاء والعمل والسكن واجهزة الامن والشرطة ونظام الضمان وبرامج التامين الاجتماعى لذا يمكن القول بان ما نحققة على صعيد الواقع الاجتماعى يشكل البنية التحتية لكل مشاعر الرضا والقناعة والطموح ايضا فالإنسان الامن المستقر نفسيا، تتميز علاقاتة وسلوكياتة الاجتماعية بدرجة عالية من اليقين والقدرة على التنبؤ فضلا عن قدرتة على التعامل المنتج مع الزمن الحاضر والمستقبل (البنا، 2003م، ص,.1).

إن المجتمعات تطالب وتعمل، وتخطط من اجل الحصول على الامن الفكرى والاجتماعى ولكنها تختلف اختلاف واسعا وأساسياً فى فهم منطلقات الامن ومتطلباته الحقيقيه طبقا للأيديولوجيات والفلسفات السائدة ولنا ان نتصور الجانب السلبى لعدم الامن فى اى بلد من البلدان العالم، ليتضح لنا حجم المعاناة التى يمكن ان يعانيها الناس حيث يسود الخوف والفزع والتشتت والفتن والفساد، وتتعطل المشاريع التحتية وينجم عن ذلك الجهل والفقر والمرض والضياع والانحطاط وهناك قول يردد ان جنة الدنيا الامن ونار الدنيا وجحيمها الخوف، ان الحديث عن الامن الانسانى يقتضى البحث فى الحاجات والحقوق الانسانية والتعرف على اهم تحديات الامن الاجتماعى، وابراز الترابط بين التهديدات المعاصرة التى يتعرض لها نظام الامن الاجتماعى مثل الارهاب والحروب والفقر والتنمية والبيئة وشح المياة والامال المخيبة (الحسينى، 2004م، ص,11).

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي شاع استخدام فكرة ومصطلح الحكم الرشيد بشكل واسع في الدول النامية من قبل المنظمات الدولية، بهدف تحقيق الامن الاجتماعى والتنمية المستدامة في هذه الدول نتيجة لقصور القطاع الحكومي في تحقيق تلك التنمية بصورة أفضل، وظهرت المطالبة بإخضاع الحكومات لمزيد من التقصيات والتطبيق بتحسين الإدارة وأصبحت تمارس ضغوط على الدول سواء المتقدمة أو النامية منها لإجباره اعلى إعادة تحديد دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وهو الأمر الذي أستدعى توفير بيئة تدرك أهمية الحاجة إلى مزيد من المساءلة والشفافية والتشارك في تحمل المسؤولية في عملية صنع القرار (قنديل، 2008، ص, (11).

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة، بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة، وشكل شرطا أساسيا لفتح الباب على مصراعيه للحوار البناء بين المواطنين ومؤسساتهم، وشرط لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة والمشاركة الشعبية فيرسم سياسات الدولة. (لطفي,2013 (www.ndc.ye/ndcdoc/ndc_13_11_.pdf

وترى الدراسة أن الحكومات يجب أن تغير صياغتها للتشريعات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحوكمة الرشيدة من منطلق علاقتها بالتنمية بأن تعمل على المساعدة بشكل كبير إلى توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة وتحقيق الامن الاجتماعى

بالمجتمعات من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات والتى لا يمكن ان تتحقق بدون الامن الاجتماعى داخل المجتمع.

ولهذا حان الوقت، أكثر من أي وقت مضى، لتحسين الاستثمار في البحوث والسياسات والبرامج بغية تهيئة بيئة تمكينية تقوم على الحقوق، والمساءلة والشفافية (الحوكمة) والمساهمة فى وتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى والذى يتطلب تضافر الجهود الحكومية والاهلية وجميع الافراد داخل المجتمع من اجل تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى من خلال صنع واتخاذ القرارات التخطيطية الناجحة.

ومما سبق نجد أن للحوكمة الرشيدة لها دوراً اساسياً فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى ومن ثم محاولة التوجيه والتدخل المهنى بتفعيل الحوكمة الرشيدة ووضع البرامج التدريبية التى تحدث مثل هذا التغيير المستهدف مما يؤثر إيجابياً فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى ومن ثم واقعية الخطة وفعاليتها وتحقيق أهداف سياسات الرعايه الاجتماعية.

والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن: هل تسهم الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.

ثانياً :الدراسات المتصلة (تحليل واستنتاج):

(أ) الدراسات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة:

استهدف (Poitrowski and Voryn,2007) دراسة تحديد القواعد الاساسية التي تكون موجهه للمواطنين وتحديد كيفية الالتزام بمبدأ الشفافية واثر ذلك وكيفية التخلص من الازمات ومن الفساد الاداري وتوصلت الدراسة إلي أن العوامل التي تجعل المواطن ملتزم بالشفافية هي الايدلوجية السياسية للمواطن ودرجة الثقة بالقادة الاداريين في القطاع العام على المستوى المحلى ودرجة التعامل مع المؤسسات الحكومية.واوضحت دراسة (حسين,2008) وصف العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاصلاح السياسي في ضوء الحوكمة ومعاييرها وتوصلت الدراسة الي انه من الضروري تطبيق الحوكمة في منظمات المجتمع المدني نظرا لأنها تعد الية لتطبيق التنمية المستدامة ومدخل مهم لتقييم الاداء سواء علي مستوي الدولة أو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتوصلت الدراسة الي ضرورة تفعيل آليات الحوكمة حيث تعد مدخلاً أساسياً في انضباط وتحسين الأداء بمختلف المنظمات من خلال الشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة الاجتماعية.واهتمت دراسة(عاشور,2009) بتحليل الانعكاسات التطبيقية لمفهوم الحكم الرشيد علي نواتج عملية التنمية المستدامة في مصر وتوصلت الي أن إصلاح منظومة ما أسماه "بحوكمة التنمية أمر أساسي لتصويب غايات ومسارات التنمية علي نحو يعظم من انجازاتها ونتائجها.واشارت دراسة (الجوهرى، 2010) إلى تحديد العلاقة بين الحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة وتحسين نوعية حياة الأفراد اقتصاديا واجتماعيا، وتوصلت الي ضرورة تفعيل اليات الحوكمة الرشيدة باعتبارها إحدى مقومات التنمية بمفهومها الشامل لما تتضمنه الحوكمة الرشيدة من اليات للشفافية والمساءلة والممارسة الديمقراطية ودعم حقوق الانسان.وإستهدفت دراسة (Chung, so Yoon 2011) إلي استخدام اليات مبتكره لتشجيع المواطنين في الحكم والسياسة وتطبيق اليات الحوكمة الرشيدة ومنها العدالة الاجتماعية كأحد اليات الحوكمة الرشيدة حيث تم عمل دراسة مقارنة بين واشنطن في الولايات المتحدة وبين كوريا الجنوبية علي كيفية تطبيق الحوكمتين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مشاركة المواطنين إلي تمكين المواطنين من المشاركة والتأثير في النتائج والأثار المترتبة علي السياسات أيضا والكفاءة من خلال التواصل المباشر مع المواطنين.وأوضحت دراسة (غبارى, 2011) ممارسة برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الاهلية وتفعيل اليات الالتزام بالقواعد القانونية والاخلاقية بالجمعيات الاهلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية في صنع القرار ودعم اليات الحوكمة الشفافية والمساءلة والمحاسبية بالجمعيات الاهلية وتوصلت الدراسة إلي أن برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع قد أدي الي تفعيل اليات الحوكمة بالجمعيات الاهلية لمتغيراتها المختلفة الأمر الذي يشير الي نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه والنهوض بالجمعيات الاهلية وبروز الدور الذي تقوم به تلك الجمعيات داخل المجتمع. وأشارت دراسة(خزام، 2012) تحديد مدي إدراك قيادات المنظمات غير الحكومية وأبعادها، وتحديد اليات تطبيق الحوكمة في المنظمات غير الحكومية، وتوصلت الدراسة الي أن مستوي إدراك قيادات المنظمة غير الحكومية للحوكمة ضعيف، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة داخل تلك المنظمات تواده بعض المعوقات منها راجع للعملاء مثل تحايل بعضهم للحصول علي الخدمة، ومنها راجع للمنظمة نفسها مثل عدم وجود نظام للمحاسبة والمساءلة فيها، ومعوقات راجعة للمجتمع نفسة مثل ضعف موارد المجتمع.وإستهدفت دراسة (حسن, 2015) تحديد الواقع الفعلي لتطبيق الحوكمة الرشيدة في المنظمات الحكومية وأهمية تطبيقها داخل المنظمات الحكومية، والعلاقة بين العاملين لمؤشرات الحوكمة الرشيدة ومشاركة الشباب في صنع القرارات التخطيطية وتوصلت الدراسة الي بعض المقترحات اللازمة لتفعيل تطبيق الحوكمة في المنظمات الحكومية ومنها عقد دورات تدريبة للعاملين لتدريبهم علي اليات تنفيذ الحوكمة وتوفير الامكانيات المادية والبشرية وتفويض السلطة في اتخاذ القرارات ونشر ثقافة حقوق الانسان لتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرارات.

وإستهدفت دراسة (خالد, 2017) تحديد واقع إدراك العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمفهوم الحوكمة وتحديد متطلبات الحوكمة في مراكز المعلومات ودعم واتخاذ القرار وتوصلت الدراسة الي أهم متطلبات تطبيق الشفافية جاءت في اعلان تقارير الاداء التي تم تنفيذها فى السنوات السابقة ووجود لائحة قانونية منظمة للعمل بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التنسيق المستمر بين المركز وأجهزة التطوير الاداري.

(ب) الدراسات المتعلقة بالامن الاجتماعى:

استهدفت دراسة(حنفى,1995) التعرف على اتجاهات الشباب نحو الامن الاجتماعى بالمجتمع وتوصلت الى التاكيد على اهمية رفع عى الشباب الجامعى نحو بعض القضايا المرتبطة بالامن الاجتماعى وتحديد اتجاهاتهم واهمية اشباع حاجاتهم فى الماضى والمستقبل.واستهدفت دراسة(Jason 2003) التعرف على العلاقة بين السياسة الاجتماعية والحالة الاقتصادية فى تحقيق الامن الاجتماعى وتوصلت الدراسة على اهمية الارتباط القوى بين سياسات الرعاية الاجتماعية والحالة الاقتصادية والتمويل وايضا البرامج المصممة لتحقيق الامن الاجتماعى.,وأشارت دراسة(Svihula,2005) التعرف على تاثير الامن الاجتماعى على الحياة الاجتماعية والجوانب الاقتصادية والجوانب الثقافية وتوصلت الى ان الامن الاجتماعى يؤثر فى الحياة الاجتماعية والجوانب الاقتصادية والجوانب الثقافية والعدل والمساواة وبالتالى يجب اصلاح سياسات الامن الاجتماعى وذلك من خلال تحديد جوانب الامن الاجتماعى وتحديد كيفية تحقيقها.واستهدفت دراسة(Burkhart2010) التعرف على مهددات الامن الاجتماعى بالمجتمع المحلى واكدت على ان مهددات الامن الاجتماعى تتمثل فى الفقر والمرض والبطالة وتوصلت الى علاقة تنمية وعى المسئولين المهنين والمواطنين بضرورة توفير الامن الاجتماعى بالبلاد كما أكدت الدراسة ايضاً أن توفير الامن الاجتماعى يساعد على مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والمرض وكذلك البطالة.وهدفت دراسة (طشطوش، عبد المولى,2013) الى توضيح وبيان مفهوم الامن الاجتماعى وواقعة من زاوية اقتصادية اسلامية واضافة الى بيانها لواقع الامن الاجتماعى فى العالم برمتة وما وصل الية حال المجتمعات البشرية من تراجع واكتفاء فى مجال الامن الاجتماعى، وتوصلت النتائج الى ان الامن هو احد اهم الحاجات الاساسية للأنسان والتى لا يستطيع العيش بدونها وأن انعدام الامن يعنى فناء الامه ومكتسباتها وبالتالى القضاء على كيانها بسبب ما سوف يصيبها من فوضى تؤدى الى التفكك والأنهيار ثم الفناء، واستهدفت دراسة(yasuda2017) اهمية وجود فرص العمل فى تحقيق الامن الاجتماعى وتوصلت الدراسة الى انتشار البطالة على مستوى المجتمعات يؤثر على الامن الاجتماعى على المستوى المحلى واكدت على اهمية توفير فرص العمل من خلال مشروعات متعددة وذلك لتحقيق الامن الاجتماعى.واشارت دراسة (hu,2018)معرفة اهمية برامج تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى وتوصلت الدراسة على ضرورة تصميم برامج للرعاية الاجتماعية لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى حتى تزيد من قيمة راس المال البشرى وبالتالى النمو الاقتصادى بالمجتمع.

تحليل واستنتاج:

- أكدت دراسة (دراسة Poitrowski & Voryn2007، دراسة حسين 2008، دراسة Chung so,2011 Yoon). علي أهمية المشاركة والشفافية والمساءلة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- أكدت (دراسة Poitrowski & Voryn,2007)، (دراسة حسين 2008)، دراسات علي ضرورية الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، وعلي أهمية تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية والآثار الإيجابية علي المستوى المحلى وأثرها علي الإقتصاد القومي وعلي القرارات الإقتصادية وإنعكاسها علي تحقيق التنمية.
- أكدت **(دراسة حسين 2008, دراسة الجوهري 2010)** أن الحوكمة الرشيدة لها دوراً اساسياً فى تحقيق الامن الاجتماعى كشرط ضروري لتحقيق التنمية داخل المجتمع بخاصة على المستوى المحلى.
- اشارت دراسة **(مسلم 1997، حسن 2015)** إلى أهمية وضرورة وجود تعاون وتخطيط والمشاركة وشفافية بين المؤسسات الحكومية والأهلية لإشباع الاحتياجات الضرورية للمواطنين على المستوى المحلى، كما أن هناك معوقات تواجه التعاون بين كل من المؤسسات الحكومية والأهلية ويرجع إلى البناء التنظيمى، نوعية الأهداف، الموارد المالية، الحدود الجغرافية، الأخصائيين الاجتماعيين.
- **اكدت (دراسة Svihula 2005)** على اهمية الامن الاجتماعى من خلال تحقيق ابعادها المختلفة, الذاتية الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية, الصحية، النفسية
- أكدت دراسة (Burkhart 2010 ، طشطوش 2013, دراسة hu2018) على ضرورة تحقيق الامن الاجتماعى لانة يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى حق من حقوق الانسان
- أكدت دراسة**(خزام2012, دراسة yasuda2017)** أن هناك مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- أكدت **دراسة (Burkhart 2010, دراسة yasuda2017)** هناك مشكلات عديدة (إرتفاع معدلات الأمية، ارتفاع معدلات نسبة البطالة والأعمال الهامشية، انخفاض مستوى المعيشة والدخل، وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية، الفقر) تؤثر على الامن الاجتماعى على المستوى المحلى مما يؤكد على تدنى مستوى التنمية الاجتماعية، مع التركيز على استخدام التخطيط كمنهج علمى فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى بإبعادة المختلفة سواء صحية وتعليمية واجتماعية وإقتصادية.
- أوضحت دراسة كلاً من (**Poitrowski and Voryn 2007، دراسة خزام2012, دراسة Burkhart 2010**) على أن أهم الأسباب فى فشل المشروعات أو تطويرها على المستوى المحلى هى عدم وجود نظام للمحاسبة والمساءلة عدم وجود رؤية استراتيجية وعدم المشاركة وعدم تحمل المسئولية والتأخر فى الاستجابة للحاجات الانسانية على المستوى المحلى من ناحية، وعدم الإهتمام بتحقيق الامن الاجتماعى من ناحية أخرى، ولذلك ركزت هذه الدراسات على ضرورة التعاون وتضافر الجهود الحكومية المتمثلة فى المجالس المحلية فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى من الحوكمة الرشيدة.

عن موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

فقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة – صياغة الفروض وتحديد متغيرات الدراسة التي تتمثل في:

(1) الحوكمة الرشيدة:

- الاستجابة للحاجات الإنسانية.
- الشفافية.
- المساءلة.
- العدالة الاجتماعية.
- الرؤية الاستراتجية قيمة المشاركة وتحمل المسئولية

(2) ابعاد الامن الاجتماعى:

- البعد الذاتي.
- البعد الصحي.
- البعد التعليمي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد النفسي.
- البعد الاقتصادي

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى تحديد ابعاد الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن الإشارة إلى عدم وجود دراسات في (فى حدود علم الباحث) تناولت العلاقة بين الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة كمحاولة

لإضافة أطروحات نظرية ونتائج ميدانية ترتبط بهذين المتغيرين ومن ثم تتحدد القضية الرئيسية للدراسة في التساؤل الرئيسي التالي : -

- **هل تؤدي الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى؟**

وينبثق من هذه القضية مجموعة من القضايا الفرعية هي:

- ما ابعاد الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- ما مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى.
- ما الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- ما المقترحات تفعل تطبيق الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- ما التصور التخطيطي المقترح لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى في إطار أبعاد الحوكمة الرشيدة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- تحظي الحوكمة أهتماما دولياً وعالمياً كبيراً من الباحثين والأكاديميين ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لأنها تحقق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنظمات.
- تقديم مساهمة لمحاولة اقتراح توصيات لنموذج متكامل لحوكمة كافة المنظمات.
- أهمية الجهود التى يقوم بها التخطيط الاجتماعي فى الخدمة الاجتماعية فى إيجاد سبل التنسيق والتعاون والتخطيط بين مختلف القطاعات المستقلة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- ينظر المجتمع إلى الحوكمة بأنها رقابة وإشراف ذاتي يؤدي إلي سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة.
- التركيز العالمي على الامن الاجتماعى كأحد المفاهيم الحديثة والترويج لهاعالميا في الوقت الحاضر وأهميتها في توفير الحقوق للمواطنين وتمكينهم من المشاركة على المستوى المحلي.
- الحوكمة من منظور الإدارة تُعزز القدرة التنافسية للمنظمة وبث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة عمل تتوفر فيها الشفافية وتفعيل دور المصالح الحكومية.
- أهمية تحقيق الامن الاجتماعى بصفة عامة القائم على المسئولية الاجتماعية على المستوى المحلى والذى تتوفر فيه المساءلة والشفافية في البيانات والمعلومات
- ندرة البحوث والدراسات (فى حدود علم الباحث) التي اهتمت دراسة الحوكمة الرشيدة كمتغير فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى, في حقل الخدمة الاجتماعية عامة، والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة، بما يعكس أهمية دراسة الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى

رابعاً: أهداف الدراسة:

- تحديد مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة كمتغير فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- تحديد مستوى أبعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- تحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- تحديد مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى.
- محاولة وضع تصور تخطيطي مقترح لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى في إطار أبعاد الحوكمة الرشيدة.

خامساً: فروض الدراسة:

(1) الفرض الأول: "من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

1. الاستجابة للحاجات الإنسانية.
2. الشفافية.
3. المساءلة.
4. العدالة الاجتماعية.
5. الرؤية الاستراتجية.

(2) الفرض الثاني: "الفرض الثاني: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى متوسطاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

1. البعد الذاتي.
2. البعد الصحي.
3. البعد التعليمي.
4. البعد الاجتماعي.
5. البعد النفسي.
6. البعد الاقتصادي

(3) الفرض الثالث: "توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى".

سادساً: الإطار المفاهيمى الضابط للدراسة :-

(أ) مفهوم الحوكمة الرشيدة:

المفهوم اللغوي للحوكمة: يشير المصطلح الي الحكم من خلال السلطة، كما يعني أيضا إدارة شئون دولة أو منظمة، وترتبط الكلمة في الانجليزية بمعاني السيطرة والتوجيه والارشاد. ولفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الانجليزي للكلمة Governance، والذي توصل اليه مجمع اللغة العربية في محاولة تعريب للكلمة. وفي هذا الاطار يجب التنويه الي أن هناك ما يقرب من إحدي وعشرون ترجمه لكلمة Governance إلا أن الدراسة الراهنة سوف تتبني الترجمة التي اقرها مجمع اللغة العربية وهي الحوكمة.

المفهوم النظري للحوكمة الرشيدة:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Governance ويلاحظ غياب مرادف عربي موحد لمصطلح Good governance إذ تقابله عدة مصطلحات عربية منها (الحكم الراشد، الرشادة، الحاكمية، الحكم العقلاني، الحكم الصالح، الحكم الجيد) إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الرشيد وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. وسوف بعرض الباحث بعض هذه التعاريف ومنها:

ويعرف البنك الدولي The World Bank الحوكمة الرشيدة على أنها التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". والمدقق النظر لهذا التعريف يوضح الدور الذى تلعبه الحكومات في تحقيق الحوكمة والتفاعلات المتبادلة بين الحكومة والمواطنين (The World Bank,1992, P:21)

وأضاف تقرير التنمية الإنسانية العربية البعد التنموي لمفهوم الحوكمة وخاصة بعد الحد من الفقر حيث تعرف الحوكمة وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية Arab Human Development Report, 2002 على أنها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب. (الأمم المتحدة,2002، ص, 101)

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** فعرفت الحكم الراشد على انه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي، كما تم تعريفه على انه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفعالية بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة(قنديل, 2008، ص,154).

التعريف الإجرائي للحوكمة الرشيدة في ضواء الدراسة الحالية:

1. تحقق الكفاءة فى الأداء المؤسسي والفعالية فى استخدام الموارد لتلبيه الاحتياجات المجتمعية على المستوى المحلى.
2. تقاوم الحوكمة أمثال الفساد الإداري والمالي عن طريق توفير الشفافية والمحاسبية داخل المؤسسات الحكومية.
3. تساعد فى تحديد الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة على الاداء.

4. لتحقيق تطبيق الحوكمة لابد من الالتزام بمجموعة من المحددات التنظيمية للعمل بين المنظمات.
5. ترتكز بشكل أساسي على المؤشرات (الشفافية– المساءلة– المورد البشرى، العدالة الاجتماعية المشاركة، المساواة).

(ب) مفهوم الامن الاجتماعى: social security

1- تعريف الامن لغة:

واذا تناولنا المعنى اللغوى للأمن نجد أنة يشير الى الاطمئنان وعدم الخوف (مجمع اللغة العربية, 2005، ص,25).

والامن من الثلاثى (امن) مثل سَلِمَ وزنا ومعنى والاصل يستعمل فى سكون القلب، وأمن البلد اطمان بة اهلة فهو آمن وأمين (الفيومى: ، مادة امن، 770هـ، ص ص,355,356).

(1) واصل الامن طمانينة النفس وعدم خوفها والمراد بامن المجتمع: اطمئنان الفرد والاسرة والمجتمع على ان يحيوا حياة طيبة فى الدنيا لايخافون على انفسهم واموالهم وعقولهم ونسلهم من الاعتداء عليها او على ما يصونها ويكملها، وكذلك الاطمئنان على سعيهم الى كل ما يرضى ربهم لينالو الامن فى الاخرة باحلال رضوانة عليهم (الشرمان, 2014، ص,144).

المفهوم النظري للامن الاجتماعى:

(1) ويعرف الامن الاجتماعى ايضا بالتدابير التى تضعها الحكومة للمجتمع وعادة ما يكون فى شكل قانون ينظم تقديم المساعدات المالية التى تؤدى المواطنين وتأمين حياتهم ضد مخاطر الحياة العادية مثل المرض والبطالة ووفاة عائل الاسرة والمعاقين غير القادرين على العمل(عبد الغنى,,016ص,24).

(2) والامن الاجتماعى بمفهومة الشامل كل النواحى الحياتية التى تهم الانسان المعاصر فهو يشمل اول ما يشمل الاكتفاء المعيشى والاقتصادى والاستقرار الحياتى للمواطن كما يتناول الامن الاجتماعى بالاضافة الى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للأنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الانسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية فى حال البطالة والتوقف عن العمل كما يهدف الى تأمين الرفاهية الشخصية وبالتالى اى تأمين اوقاية من الاجرام والانحراف (الكيلانى,2012، ص,9).

كما يعرف الامن الاجتماعى على انة مجموعة من الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون ومجموعة المعايير التى وضعها المجتمع لكى يعيش كل فرد وهو امن على حياتة ومستقبلة، الأمر الذى يجعلة اكثر قدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية واكثر بذل للجهد من اجل تحقيق نمو المجتمع وتقدمة(الصاوى,993، ص,93).

ويعرف سيك sigg 1986 الوقاية من المخاطر قبل وقوعها ومساعدة الافراد والجماعات على توفير افضل الامكانات والسبل لمواجهة المخاطر التى ليس بالامكان تجنبها او منعها(Sigg,1989, P,293) .

(3) وايضا يعريف هل، وماكبن hill-mccubin 1989 واقع اجتماعى يسودة الشعور بالامن والاستقرار الذى يستمد طبيعتة من العلاقات الاجتماعية والادراك الايجابى لهذا الواقع ويشمل الافراد والاسرة والمجتمع بما فية من جماعات مرجعية ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤثرات ثقافية واجتماعية (Mccubin, 1989 P,31).

فقد عرف قاموس (ويستر) الامن الاجتماعى على انة برامج أنشات لكبار السن والتأمين ضد البطالة والمساعدات العامة لفاقدى البصر وغير القادرين على التبعية والامومة وخدمات الرعاية للأطفال تدار بواسطة ادارة الضمان الاجتماعى (Websters Dictionary 1994 P,92) .

والأمن الاجتماعى بمفهومة الشامل يشير الى المحصلة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتتمثل الحرية السياسية فى الديمقراطية التى تتيح للجميع المشاركة السياسة فى صنع القرار واتخاذة وهى تقتضى وعيا علميا للجماهير ومصارحة واتصالاوثيق بين القاعدة والقمة كما تستلزم ان يكون للجدوى الاجتماعية الاولوية عند اتخاذ اى قرار سياسى او اقتصادى اوثقافى ، اما الكفاية الاقتصادية فتقوم على التنمية الشاملة المتوازية بالمعنى الحقيقى وتستلزم هذة التنمية تخطيط علمى ديمقراطى والقضاءعلى التعقيدات الادارية) (اسكندر,1998, ص ص,(3-4).

التعريف الاجرائى للامن الاجتماعى بما يتفق مع الدراسة:

1-العائد الاجتماعى الذى يتحقق من خلال الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلى.

2-يتمثل الامن الاجتماعى فى تحقيق ابعاد الامن(الصحي, النفسي والذاتي, الاجتماعي, الاقتصادي, والتعليمى) للشباب.

3-من خلال الامن الاجتماعى على المستوى المحلى يتحقق اشباع المتطلبات الاساسية للمواطنين فلا يشعرو بالحاجة او العوز ومنها يشعر المواطن بالرضى الاجتماعى.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك لوصف **الحوكمة الرشيدة** كمتغير لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى, مستخدمة منهج دراسةالحالة, والحالة هنا المجلس المحلي بمحافظة أسيوط, ومستخدمة المسح الاجتماعي الشامل لجميع أعضاء المجلس المحلي بمحافظة أسيوط.

ثانياً: وصف المجال المكانى للدراسة:

تعتبر محافظة أسيوط من أعرق محافظات مصر وهى عاصمة محافظات الصعيد, وتقع فى موقع متوسط بين القاهرة والاقصر وعاصمتها مدينة أسيوط, وتقع محافظة أسيوط على ضفتى نهر النيل بطول حوالى 160كم2 من البدارى وصدفا جنوباً إلى ديروط شمالاً، ويتراوح أتساع الوادى من 10 إلى 20 كم2 بين الصحراء الشرقية والصحراء الغربية، وتبلغ مساحة المحافظة حوالى 25كم2 أى نحو ستة آلاف فدان، فهى بذلك ثالث مدن القطر فى المساحة ويبلغ عدد سكان المحافظة حوالى 3,441,596 نسمة، وتمثل نسبة الحضر حوالى 27% بينما تمثل نسبة الريف حوالى 73% (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار, 2009، ص,17).

(أ) أهمية موقع محافظة أسيوط(مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار, 2009، ص,29)

1. أسيوط أكبر مدن الوجه القبلى.
2. لتوسط موقعها ولظروف أخرى أقيمت عندها قناطر أسيوط التى تغزي ترعة الابراهيمية.
3. أصبحت أسيوط بفضل موقعها من أوائل البلدان التجارية.
4. كان لا بد أن يستفاد من موقعها وما له من صبغة حربية فأقيمت بالقرب منها سكنات الجيش فى منقباد وكان فى الاصل بأسيوط نفسها.

(ب) أهم أنشطة المحافظة (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، 2009، 47ص,)

1. الزراعة: تبلغ مساحة الأراضى المنزرعة فى المحافظة (31565) فدان عام 2005-2011 وهى تمثل (5.11 %) من المساحة الاجمالية، ومن أهم محاصيل المحافظة القمح، القطن والذرة الشامية.
2. الصناعة: تساهم محافظة أسيوط فى النشاط الصناعى بصناعات كبرى مثل السماد والأدوية والأسمنت والبترول وصناعات صغيره أهمها الكليم والسجاد والأخشاب المطعمة.
3. السياحة: تضم محافظة أسيوط تراثاً حضارياً بسيطاً من مختلف العصور ما قبل التاريخ (الفرعونى – الرومانى – الاسلامى).

وتتكون محافظة أسيوط من حيين هما حى شرق وحى غرب و (11) مدينة ومركز على النحو التالى:
جدول رقم(1) يوضح الوحدات المحلية والقرى التوابع لمحافظة أسيوط عام 2010 (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، 2009، ص,78)

م	المركز الادارى	عدد الوحدات المحلية				عدد القرى والتوابع
		بالمركز	بالمدن	بالأحياء	بالقرى	
1	أسيوط	1	1	2	8	29
2	ديروط	1	1	-	8	41
3	القوصية	1	1	-	4	31
4	منفلوط	1	1	-	8	24
5	أبو تيج	1	1	-	4	12
6	صدفا	1	1	-	4	17
7	الغنايم	1	1	-	2	7
8	أبنوب	1	1	-	4	16
9	الفتح	1	1	-	5	23
10	ساحل سليم	1	1	-	3	16
11	البدارى	1	1	-	5	19
	المجموع	**11**	**11**	**2**	**55**	**235**

(ج) المجلس المحلى للمحافظة، يتكون المجلس المحلى للمحافظة من :

1- المحافظ.
2- عدد (1) عضواً يمثل نائب المحافظ.
3- عدد (2) عضواً يمثل سكرتير عام المحافظة.
4- عدد (11) عضواً يمثلون رؤساء المراكز بالمحافظة +(2) عضو يمثلون حى شرق وغرب المحافظة
5- عدد (55) عضواً يمثلون رؤساء الوحدات المحلية على مستوى القرى بالمحافظة ليصل اجمالى عدد الأعضاء على المستوى المحلى (72) عضواً (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، 2009، ص,140)

ثالثاً: أدوات الدراسة: وتتحد في : استمارة مقابله لجميع أعضاء المجلس المحلى وعددهم (72) عضواً.

أ. تصميم الاداة:

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان لأعضاء المجلس المحلي بالرجوع إلى التراث النظرى والإطار التصورى الموجه للدراسة, وما استطاع الباحث الرجوع إليه من دراسات متصلة لتحديد العبارات المرتبطة بكل متغير من متغيرات الدراسة.

ب. صدق الأداة:

1. الصدق الظاهرى للأداة:

حيث تم عرض الأداة على (15) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، للتأكد من ارتباط المضمون بالمتغير المراد قياسه وسلامة ووضوح الصياغة وقد تم حذف وإضافة بعض العبارات وبناء على آرئهم تم الآتى:

- إضافة سؤال للبيانات الأولية.
- تعديل (11) عبارة بإستمارة الاستبيان.
- إضافة (9) عبارات جديدة فى استمارة الاستبيان.

وقد أعتمد الباحث على درجة اتفاق لا تقل عن (80%) لكل عبارة وعلى ذلك تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

(أ) الصدق العاملي (صدق الاتساق الداخلي):

حيث اعتمد الباحث في حساب الصدق العاملي على معامل ارتباط كل متغير في الأداة بالدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (10) مفردات من المسئولين مجتمع الدراسة. وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، **كما يتضح من الجدول التالي:**

جدول رقم (2) الاتساق الداخلي بين أبعاد استبيان المسئولين ودرجة الاستبيان ككل (ن=10)

م	الأبعـــاد	معامل الارتباط	الدلالة
1	أبعاد الحوكمة الرشيدة لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى	0.755	**
2	ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلى	0.758	**
3	الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى	0.657	**
4	مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى	0.774	**

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن:

معظم متغيرات الأداة دالة عند مستوى معنوية (0.01) لكل متغير على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

3- ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا - كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستبيان للمسئولين، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (10) مفردات من المسئولين مجتمع الدراسة. **وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:**

جدول رقم (3) نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا - كرونباخ) لاستبيان المسئولين (ن=10)

م	الأبعاد	معامل (ألفا - كرونباخ)
1	أبعاد الحوكمة الرشيدة لتحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.85
2	ابعاد الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.81
3	الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.79
4	مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في في تحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.82
	ثبات استبيان المسئولين ككل	**0.89**

يوضح الجدول السابق أن:

هذه المستويات مقبولة ويمكن الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقاً وموضوعية لاستبيان المسئولين فقد تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات الاستمارة وذلك باستخدام معادلة سبيرمان - براون Brown - Spearman للتجزئة النصفية Split – half، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الاستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، **وجاءت نتائج الاختبار كالتالي:**

جدول رقم (4) نتائج الثبات باستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية لاستبيان المسئولين (ن=10)

م	الأبعـــاد	معادلة سبيرمان براون
1	أبعاد الحوكمة الرشيدة لتحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.88
2	ابعاد الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.84
3	الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.82
4	مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في في تحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلى	0.85
	ثبات استبيان المسئولين ككل	**0.93**

يوضح الجدول السابق أن:

معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

رابعاً: حدود الدراسة:

(أ) الحدود البشرية:

- المسئولين على مستوى المحافظة، المراكز، المدن، الأحياء, القرى بمحافظة أسيوط وعددهم (72) مفردة.

الحدود المكانية:

تمثل المجال المكاني للدراسة المجلس المحلى بمستوياتة المختلفة: المحافظة، المراكز، المدن، الأحياء, القرى بمحافظة أسيوط:

(ب) الحدود الزمنيه:

وهي فترة إجراء الدراسة الميدانية والتي بدأت 2020/2/10م إلي 2020/3/11م.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:-

بعد عملية جمع البيانات, ثم تفريغ البيانات آلياً من خلال استخدام الحاسب الآلى بإستخدام برنامج (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية :

7. التكرارات والنسب المئوية.
8. المتوسط الحسابي :كيفية الحكم على المستوي باستخدام المتوسط:-

يمكن الحكم على مستوي الحوكمة الرشيدة كمتغير لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى باستخدام المتوسط المرجح حيث تكوين بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي نعم (ثلاث درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلى، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدي = أكبر قيمة – أقل قيمة
(3 – 1 = 2)، تم تقسيمة على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (2 / 3 = 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, أصبح طول الخلايا كما يلي :

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.67	مستوي منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.67 - 2.35	مستوي متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.35 – 3	مستوي مرتفع

9. الانحراف المعياري : ويفيد في معرفة مدي تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين, كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط المرجح, حيث أنه في حالة تساوي العبارات في المتوسط المرجح فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأول.
10. معامل ألفا كرونباخ. 5. معامل ارتباط جاما. 6. معامل ارتباط بيرسون

ثامنا: نتائج الدراسة:-

أولاً: البيانات الوصفية للمجتمع البشرى للدراسة:

جدول رقم (5) يوضح النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة ن= 72

م	الخصائص	المتغيرات	س-	σ
1	المتغيرات الديموجرافية	السن	40	7
		عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	11	4
	المجموع		72	%100
2	النوع		العدد	النسبة
		ذكر	40	55.6
		أنثى	32	44.4
	المجموع		72	100
3	الحالة التعليمية	فوق المتوسط	18	25
		جامعى	37	51.4
		فوق الجامعى	17	23.6
	المجموع		72	100
4	الحالة الإجتماعية	أعزب	7	22.6
		متزوج	23	74.2
		مطلق	1	3.2
	المجموع		72	%100
5	الصفة بالمجلس	رئيس المجلس المحلى على المحافظة	1	1.3
		نائب المحافظ	1	1.3

م	الخصائص	المتغيرات	س-	σ
		سكرتير عام المحافظة	2	2.7
		رئيس المراكز والمدن والاحياء	13	18.5
		رئيس الوحدات المحلية للقرية	55	76.2
		المجمـــوع	72	%100
6	المشـــاركة فـــي منظمـــات المجتمع المدني	عضو في أحد الأحزاب السياسية	19	26.3
		عضو في إحدى النقابات المهنية	28	38.8
		عضو في إحدى جمعيات تنمية المجتمع	26	36.1
		عضو في نادي أو مؤسسة اجتماعية	25	34.7
7	الحصول على دورات تدريبية	نعم	11	15.3
		لا	61	84.7
		المجمـــوع	72	100

أولا: أبعاد الحوكمة الرشيدة فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلى

(1) الاستجابة للحاجات الإنسانية:

جدول رقم (6) الاستجابة للحاجات الإنسانية كما يحددها المسئولون (ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا^2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	أحرص علي الأخذ برأي المتضررين لتجويد خدمتهم	64	88.9	7	9.7	1	1.4	2.88	0.37	**100.750	1
2	أساعد في حل الشكاوي المقدمة من قبل الاهالى عن مستوي الخدمات المقدمة لهم	47	65.3	22	30.6	3	4.2	2.61	0.57	**40.583	2
3	أساعد المؤسسة في جمع المعلومات علي حاجات ورغبات الموطنين	29	40.3	37	51.4	6	8.3	2.32	0.62	**21.583	5
4	أساعد المؤسسة في تحسين خدماتها لتلبية احتياجات الموطنين	37	51.4	22	30.6	13	18.1	2.33	0.77	**12.250	4
5	أساعد في تلقي الشكاوى من قبل المتضررين عن مستوى الخدمات المقدمة لهم	41	56.9	20	27.8	11	15.3	2.42	0.75	**19.750	3
	المتغير ككل							2.51	0.37	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

الاستجابة للحاجات الإنسانية كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول أحرص علي الأخذ برأي المتضررين لتجويد خدمتهم بمتوسط حسابي (2.88), وجاء في الترتيب الثاني أساعد في حل الشكاوى المقدمة من قبل الاهالى عن مستوي الخدمات المقدمة لهم بمتوسط حسابي (2.61), ثم جاء في الترتيب الثالث أساعد في تلقي الشكاوى من قبل الاهالىعن مستوى الخدمات

المقدمة بمتوسط حسابي (2.42) وأخيراً الترتيب الخامس أساعد المؤسسة في جمع المعلومات علي حاجات ورغبات المواطنين بمتوسط حسابي (2.32). وهذا ما اشارت اليه دراسة (مسلم, 1997)

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للاستجابة للحاجات الإنسانية كما يحددها المسئولون بلغ (2.51) وهو معدل مرتفع.
- وبمراجعة قيمة **كا²** لكل عنصر من عناصر **الاستجابة للحاجات الإنسانية كما يحددها المسئولون** يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

(2) الشفافية:

جدول رقم (7) الشفافية كما يحددها المسئولون (ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	أوفر وثائق واضحة حول البرامج والخطط على المستوى المحلي	46	63.9	17	23.6	9	12.5	2.51	0.71	**31.583	1
2	أسعي باستمرار لنشر خطط عمل المؤسسة وأهدافها لمواجهة المشكلات على المستوى المحلي	46	63.9	14	19.4	12	16.7	2.47	0.77	**30.333	2
3	أساعد المؤسسة في نشر بنود ميزانيتها بكل دقة ووضوح	29	40.3	33	45.8	10	13.9	2.26	0.69	**12.583	4
4	أتعاون مع المؤسسة في إمداد المسئولين بالمعلومات اللازمة عن خدماتها وبرامجها	38	52.8	26	36.1	8	11.1	2.42	0.69	**19	3
5	اعمل مع المؤسسة علي إعلان تقارير الأداء التي تم تنفيذها العام الماضي والحاضر	31	43.1	24	33.3	17	23.6	2.19	0.8	4.083	5
6	أساعد المؤسسة في إزالة أي غموض عن القوانين واللوائح الإدارية	23	31.9	33	45.8	16	22.2	2.1	0.73	*6.083	6
	المتغير ككل							2.33	0.37	مستوى متوسط	

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن:

الشفافية كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول أوفر وثائق واضحة حول البرامج والخطط على المستوى المحلى بمتوسط حسابي (2.51), وجاء في الترتيب الثاني أسعي باستمرار لنشر خطط عمل المؤسسة وأهدافها لمواجهة المشكلات على المستوى المحلي بمتوسط حسابي (2.47), ثم جاء في الترتيب الثالث أتعاون مع المؤسسة في إمداد المسئولين بالمعلومات اللازمة عن خدماتها وبرامجها بمتوسط حسابي (2.42) وأخيراً الترتيب السادس أساعد المؤسسة في إزالة أي غموض عن القوانين واللوائح الإدارية بمتوسط حسابي(2.1).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للشفافية كما يحددها المسئولون بلغ (2.33) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا² لكل عنصر من عناصر الشفافية كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) ما عدا اعمل مع المؤسسة علي إعلان تقارير الأداء التي تم تنفيذها العام الماضي والحاضر, مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.

-وبذلك يتضح أن مؤشرات تحديد الشفافية كما يحددها المسئولين وتتوقف على العديد من الاليات والمتطلبات كالشفافية والمساءلة والمساواة وهو ما اقرته دراسة Poitrowski and Voryn,2007 والتي استهدفت تحديد طبيعة التكامل بين الجهود والشفافية لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

(3) المساءلة:

جدول رقم (8) المساءلة كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا^2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	أتقبل النقد الموجه من قبل المتضررين من المشكلات المجتمعية	27	37.5	30	41.7	15	20.8	2.22	0.75	5.250	4
2	أساعد المؤسسة في لاستماع لآراء المتضررين في كيفية مواجهه المشكلات المجتمعية	50	69.4	17	23.6	5	6.9	2.63	0.62	**45.250	1
3	أساعد المؤسسة في توفير لجان لمتابعة إجراءات المحاسبة والمساءلة	36	50	31	43.1	5	6.9	2.43	0.62	**23.083	2
4	ترحب المؤسسة بمراجعة خططتها وسياستها من الجهات الرقابية	20	27.8	41	56.9	11	15.3	2.13	0.65	**19.750	5
5	تضع المؤسسة نظام يحدد طبيعة الحقوق والواجبات للأفراد	34	47.2	28	38.9	10	13.9	2.33	0.71	**13	3
المتغير ككل								2.34	0.33	مستوى متوسط	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

المساءلة كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول أساعد المؤسسة في لاستماع لآراء المتضررين في كيفية مواجهه المشكلات المجتمعية بمتوسط حسابي (2.63), وجاء في الترتيب الثاني أساعد المؤسسة في توفير لجان لمتابعة إجراءات المحاسبة والمساءلة بمتوسط حسابي (2.43), ثم جاء في الترتيب الثالث تضع المؤسسة نظام يحدد طبيعة الحقوق والواجبات للأفراد بمتوسط حسابي (2.33) وأخيراً الترتيب الخامس ترحب المؤسسة بمراجعة خططتها وسياستها من الجهات الرقابية بمتوسط حسابي (2.13).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للمساءلة كما يحددها المسئولون بلغ (2.34) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر المساءلة كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ما عدا أتقبل النقد الموجه من قبل المتضررين من الأزمات والكوارث, مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة. **ويتبين من ذلك بأن هناك العديد من الاجراءات التي يتم رصدها في المساءلة من وجهة نظر المسئولين وذلك لمواجهة المشكلات الاجتماعية وهو ما اكدته دراسة(غباري,2011)**

(4) العدالة الاجتماعية:

جدول رقم (9) العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا^2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	تحترم المؤسسة أراء ورغبات المتضررين دون تمييز	28	38.9	20	27.8	24	33.3	2.06	0.85	1.333	4
2	يوجد بالمؤسسة معايير واضحة لتحقيق تكافؤ الفرص بين المسئولين	22	30.6	31	43.1	19	26.4	2.04	0.76	3.250	5
3	أشرف علي تلبية المؤسسة لحاجات ورغبات المتضررين من المشكلات المجتمعية بدون استثناء	25	34.7	34	47.2	13	18.1	2.17	0.71	**9.250	3
4	تلتزم المؤسسة بالحيادية عند تقديم الخدمات للمتضررين	29	40.3	27	37.5	16	22.2	2.18	0.78	4.083	2
5	تحترم المؤسسة الفروق الفردية بين المسئولين عن المشكلات المجتمعية على المستوى المحلى	31	43.1	28	38.9	13	18.1	2.25	0.75	*7.750	1
	المتغير ككل							2.14	0.47	مستوى متوسط	

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن:

العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول تحترم المؤسسة الفروق الفردية بين المسئولين عن المشكلات المجتمعية على المستوى المحلى بمتوسط حسابي (2.25), وجاء في الترتيب الثاني تلتزم المؤسسة بالحيادية عند تقديم الخدمات للمتضررين بمتوسط حسابي (2.18), ثم جاء في الترتيب الثالث أشرف علي تلبية المؤسسة لحاجات ورغبات المتضررين من المشكلات المجتمعية بدون استثناء بمتوسط حسابي (2.17) وأخيراً الترتيب الخامس يوجد بالمؤسسة معايير واضحة لتحقيق تكافؤ الفرص بين المسئولين بمتوسط حسابي (2.04).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للعدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون بلغ (2.14) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا^2 لكل عنصر من عناصر العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) ما عدا تحترم المؤسسة أراء ورغبات المتضررين دون تمييز, ويوجد بالمؤسسة معايير واضحة لتحقيق تكافؤ الفرص بين المسئولين, وتلتزم المؤسسة بالحيادية عند تقديم الخدمات للمتضررين, مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.

- ومن خلال التحليل يتضح أن بيانات الجدول السابق تتفق مع دراسة(Chung, so Yoon,2011) من وجهة نظر المسئولين والتي تسعى لتحديد الفجوة في مجال الاتصال بين المؤسسات على المستوى المحلى وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(5) الرؤية الاستراتجية:

جدول رقم (10) الرؤية الإستراتجية كما يحددها المسئولون (ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	أشارك المسئولين في تحديد حجم المشكلات المتوقعة	36	50	24	33.3	12	16.7	2.33	0.75	**12	2
2	أساهم مع المسئولين في تحديد أولويات المشكلات المجتمعية	30	41.7	31	43.1	11	15.3	2.26	0.71	**10.583	4
3	أساعد في تحديد عدد المتأثرين بالمشكلة قبل اتخاذ القرار	26	36.1	42	58.3	4	5.6	2.31	0.57	**30.333	3
4	أساعد المسئولين في تحديد أسباب المشكلات المجتمعية بالمجتمع المحلي	35	48.6	26	36.1	11	15.3	2.33	0.73	**12.250	1
	المتغير ككل							2.31	0.43	مستوى متوسط	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

الرؤية الإستراتجية كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول أساعد المسئولين في تحديد أسباب حدوث المشكلات المجتمعية بالمجتمع المحلي بمتوسط حسابي (2.33), وجاء في الترتيب الثاني أشارك المسئولين في تحديد حجم المشكلات المتوقعة بمتوسط حسابي (2.33), وأخيراً الترتيب الرابع أساهم مع المسئولين في تحديد أولويات المشكلات المجتمعية بمتوسط حسابي (2.26).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للرؤية الإستراتجية كما يحددها المسئولون بلغ (2.31) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا² لكل عنصر من عناصر الرؤية الإستراتجية كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- **ويتضح من ذلك أن هناك اشكالا مختلفة للمشاركة وحجم هذه المشاركة المتوقعة من مشاركة المواطنين بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ومشاركة القطاع الخاص ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني وهو ما حددته دراسة دراسة (خزام، 2012) كما يحددها المسئولين.**

ثانيا: ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلى

(1) البعد الذاتي:

جدول (11) البعد الذاتي كما يحددها المسئولون (ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	ساعدتنني الخدمات التى تقدم على المستوى المحلى على تحمل مسئولياتي الذاتية	28	38.9	24	33.3	20	27.8	2.11	0.81	1.333	8
2	ساعدني العمل على المستوى المحلى فى تنمية قدرتي لمقاومة المشاكل التي تعترضني	45	62.5	21	29.2	6	8.3	2.54	0.65	**32.350	1

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
3	الاستفادة من خبرات الآخرين	33	45.8	30	41.7	9	12.5	2.33	0.69	**14.250	6
4	أتقبل النقد بصدر رحب	36	50	30	41.7	6	8.3	2.42	0.64	**21	3
5	استطيع التعبير عن نفسي بدون تردد	35	48.6	27	37.5	10	13.9	2.35	0.72	**13.583	5
6	عدم التردد في اتخاذ القرارات	33	45.8	29	40.3	10	13.9	2.32	0.71	**12.583	7
7	استثمر أي فرصة تقابلني لأرقى نفسي	36	50	28	38.9	8	11.1	2.39	0.68	**17.333	4
8	أطبق الأشياء المفيدة التي تعلمتها في تنفيذ المشاريع المحلية	39	54.2	26	36.1	7	9.7	2 44.	0.67	**21.583	2
	المتغير ككل							2.36	0.3	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

البعد الذاتى كما يحدده المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول ساعدني العمل على المستوى المحلى فى تنمية قدرتي لمقاومة المشاكل التي تعترضني بمتوسط حسابي (2.54), وجاء في الترتيب الثاني أُطبق الأشياء المفيدة التي تعلمتها في تنفيذ المشاريع المحلية بمتوسط حسابي (2.44), ثم جاء في الترتيب الثالث أتقبل النقد بصدر رحب ة بمتوسط حسابي (2.42) وأخيراً الترتيب الثامن ساعدتنني الخدمات التى تقدم على المستوى المحلى على تحمل مسئولياتي الذاتية بمتوسط حسابي (2.11).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام البعد الذاتي كما يحددها المسئولون بلغ (2.36) وهو معدل مرتفع.
- وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر البعد الذاتي ث كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) وهو مايؤكد اهمية المشاريع والخدمات على المستوى المحلى التى تسهم فى تحسين القدرة فى الوصول الى المؤسسات المالية والاقتصادية.كما ان المشاريع والخدمات ة تسهم فى الحد من البطالة

(2) البعد الصحى

جدول (12) البعد الصحى كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	تقدم المحافظة التثقيف الصحي عند البدء في المشروع	37	51.4	25	34.7	10	13.9	2.38	0.72	**15.250	4
2	تحسن المستوى الصحى للموطنين المستفدين ولأبنائهم	26	36.1	30	41.7	16	22.2	2.14	0.76	4.333	6
3	حرصت المؤسسة على كيفية حماية والعاملين في المشروعات من السلوكيات غير الصحيحة	39	54.2	23	31.9	10	13.9	2.4	0.73	**17.583	2
4	تقوم المؤسسة بتدريب الشباب في المؤسسة على كيفية عمل الإسعافات الأولية	34	47.2	30	41.7	8	11.1	2.36	0.68	**16.333	5
5	ساهم المشروعات بالمحافظة في سرعة الكشف في حالة مرض أحد من أفراد الأسرة	43	59.7	22	30.6	7	9.7	2.5	0.67	**27.250	1
6	ساهمت المشروعات في زيادة	33	45.8	33	45.8	6	8.3	2.38	0.64	**20.250	3

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	اهتمام المواطنين بالكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحتهم وأسرهم										
	المتغير ككل							2.36	0.33	مستوى مرتفع	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

البعد الصحى كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول ساهم المشروعات بالمحافظة في سرعة الكشف في حالة مرض أحد من أفراد الأسرة بمتوسط حسابي (2.5), وجاء في الترتيب الثاني حرصت المؤسسة على كيفية حماية والعاملين في المشروعات من السلوكيات غير الصحيحة بمتوسط حسابي (2.4), ثم جاء في الترتيب الثالث ساهمت المشروعات في زيادة اهتمام المواطنين بالكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحتهم وأسرهم بمتوسط حسابي (2.38) وأخيراً الترتيب السادس تحسن المستوى الصحى للموطنين المستفدين ولأبنائهم بمتوسط حسابي (2.14).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للبعدالصحى كما يحددها المسئولون بلغ (2.36) وهو معدل مرتفع.
- وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر البعدالصحى كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ما عدا تنبي المحافظة سياسية الباب المفتوح في الاتصالات الداخلية والخارجية عند حدوث المشكلات المجتمعية, مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.
- تتفق نتائج هذا الجدول مع دراسة (طشطوش، عبد المولى, 2013) ان الامن هو احد اهم الحاجات الاساسية للأنسان والتى لا يستطيع العيش بدونها وان الامن الاجتماعى هو نفسة الامن العام الشامل الذى يحتوى على كل انواع الامن الضرورية لديمومة واستمرارية الاجتماع الانسانى كالامن الغذائى والامن النفسى، والامن الصحى والامن الروحى والامن العسكرى والامن الاقتصادى..الخ

(3) البعد التعليمى:

جدول (13) البعد التعليمى كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	ساهمت المشروعات على المستوى المحلى من تشجيع المواطنين لأبنائهم على استكمال تعليمهم	49	68.1	18	25	5	6.9	2.61	0.62	**42.583	1
2	ساعدت المشروعات على المستوى المحلى على تعليم استخدام الأجهزة الحديثة لاستخدامها في المشروع	48	66.7	19	26.4	5	6.9	2.6	0.62	**40.083	2
3	جعلت المشروعات على المستوى المحلى لدى المواطنين الرغبة في تعليم أبنائهم	31	43.1	33	45.8	8	11.1	2.32	0.67	**16.083	3
4	جعلت المشروعات على المستوى المحلى لدي المواطنين الرغبة في الاستمرار واستكمال مسيرتهم العلمية	30	41.7	27	37.5	15	20.8	2.21	0.77	5.250	4
5	ساعدت المشروعات على المستوى المحلى في الإنفاق في الدروس الخصوصية	20	27.8	39	54.2	13	18.1	2.1	0.67	**15.082	5
6	ساعدت المشروعات على	25	34.7	28	38.9	19	26.4	2.08	0.78	1.750	6

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	المستوى المحلى على الإنفاق على الكتب الخارجية										
	المتغير ككل							2.32	0.38	مستوى متوسط	

** معنوي عند (0.01) *معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

البعد التعليمى كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول ساهمت المشروعات على المستوى المحلى من تشجيع المواطنين لأبنائهم على استكمال تعليمهم بمتوسط حسابي (2.61), وجاء في الترتيب الثاني ساعدت المشروعات على المستوى المحلى على تعليم استخدام الأجهزة الحديثة لاستخدامها في المشروع بمتوسط حسابي (2.6), ثم جاء في الترتيب الثالث جعلت المشروعات على المستوى المحلى لدى المواطنين الرغبة في تعليم أبنائهم بمتوسط حسابي (2.32) وأخيراً الترتيب السادس ساعدت المشروعات على المستوى المحلى على الإنفاق على الكتب الخارجية بمتوسط حسابي (2.08).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للبعد التعليمى كما يحددها المسئولون بلغ (2.32) وهو معدل متوسط.
- تتفق نتائج الجدول من الجانب النظرى فى الجزء الخاص متطلبات واليات تحقيق ابعاد الامن الاجتماعى للموطنين حيث يؤكد ان الامن الاجتماعى بمثابة نشاط حياتى يعبر عن الحالة من الاحساس او الشعور او الاحتياج داخل الانسان لمجموعة من الضمانات تحقق الامن والامان على يومة وغدة وهذة الضمانات منها توفير التعليم الاساسى الملائم.
- وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر البعد التعليمى كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ما عدا أعمل علي تذليل العقبات المرتبطة بمشكلات التعليم، ومتابعة الاهالى حسن سير العملية التعليمية مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.

(4) البعد الاجتماعى:

جدول (14) البعد الاجتماعى كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						س̄	σ	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	تحسنت علاقاتي بالآخرين	35	48.6	22	30.6	15	20.8	2.28	0.79	*8.583	6
2	أصبحت أهتم بشئون الآخرين كما أهتم بشئوني	33	45.8	28	38.9	11	15.3	2.31	0.72	**11.083	5
3	أصبح لدى القدرة على مشاركة الآخرين في المناسبات المختلفة	35	48.6	28	38.9	9	12.5	2.36	0.7	**15.083	2
4	زاد استعدادي للمشاركة في الأعمال التطوعية	25	34.7	37	51.4	10	13.9	2.21	0.67	**15.250	8
5	تعاوني مع الآخرين جعل لي مكانة اجتماعية واضحة	33	45.8	31	43.1	8	11.1	2.35	0.67	**16.083	3
6	أصبحت أشجع معارفي على إقامة مشروعات لزيادة دخلهم	30	41.7	30	41.7	12	16.7	2.25	0.73	*9	7
7	اشعر أن من واجبي إفادة مجتمعي إذا أتيح لي ذلك	36	50	24	33.3	12	16.7	2.33	0.75	**12	4
8	أصبح لدى رغبة في التطوع في برامج الإرشاد في المستقبل	46	63.9	24	33.3	2	2.8	2.61	0.55	**40.333	1
	المتغير ككل							2.34	0.33	مستوى متوسط	

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن:

البعد الاجتماعى كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول أصبح لدى رغبة في التطوع في برامج الإرشاد في المستقبل بمتوسط حسابي (2.61), وجاء في الترتيب الثاني أصبح لدى القدرة على مشاركة الآخرين في المناسبات المختلفة بمتوسط حسابي (2.36), ثم جاء في الترتيب الثالث تعاوني مع الآخرين جعل لي مكانة اجتماعية واضحة بمتوسط حسابي (2.35) وأخيراً الترتيب الثامن زاد استعدادي للمشاركة في الأعمال التطوعية بمتوسط حسابي (2.21).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للبعد الاجتماعى كما يحددها المسئولون بلغ (2.34) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر البعد الاجتماعى كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- **تتفق ايضا نتائج الجدول مع دراسة دراسة Svihula، (2005) حيث ان المشروعات تحتاج الى قدرات محددة تساهم فى اعادة بناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين تلك الاسر والمجتمع وتفتح امامهم فرص اكبر للاستفادة من الموارد المجتمعية لتحقيق حياة افضل.**

(5)البعد النفسي:

جدول (15) البعد النفسي كما يحدده المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	اكسب عمل المواطنين في المشروعات الثقة في أنفسهم وقدراتهم	30	41.7	27	37.5	15	20.8	2.37	0.77	5.250	4
2	خففت المشروعات من شعور المواطنين بالقلق على أوضاعهم المعيشية	22	30.6	31	43.1	19	26.4	2.02	0.76	3.250	6
3	اشعر بالرضا عن نفسي لقيامي بدور فعال في مجتمعي	39	54.2	23	31.9	10	13.9	2.4	0.73	**17.583	2
4	أصبح المواطنين المستفيدين من المشروعات سعداء في حياتهم	34	47.2	30	41.7	8	11.1	2.36	0.68	**16.333	5
5	شجعت المؤسسة أن نجاح مشروعات الشباب سيكون له أثر في مستقبله	43	59.7	22	30.6	7	9.7	2.5	0.67	**27.250	1
6	ساعدت المحافظة المواطنين من خلال المشروع زيادة شعوره أن لديهم القدرة على مواجهة ضغوط الحياة	33	45.8	33	45.8	6	8.3	2.38	0.64	**20.250	3
	المتغير ككل							2.33	0.3	مستوى متوسط	

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن:

البعد النفسى كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول شجعت المؤسسة أن نجاح مشروعات الشباب سيكون له أثر في مستقبله بمتوسط حسابي (2.5), وجاء في الترتيب الثاني اشعر بالرضا عن نفسي لقيامي بدور فعال في مجتمعي بمتوسط حسابي (2.04), ثم جاء في الترتيب الثالث ساعدت المحافظة المواطنين من خلال المشروع زيادة شعوره أن لديهم القدرة على مواجهة ضغوط الحياة بمتوسط حسابي (2.38) وأخيراً الترتيب السادس خففت المشروعات من شعور المواطنين بالقلق على أوضاعهم المعيشية بمتوسط حسابي (2.02).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للبعد النفسى كما يحددها المسئولون بلغ (2.33) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر البعد النفسى كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
- **تتفق ايضا نتائج الجدول مع دراسة (Svihula, 2005) حيث ان المشروعات البرامج المجتمعية تحتاج الى قدرات محددة تساهم فى اعادة بناء العلاقات الاجتماعية** والاقتصادية بين تلك الاسر والمجتمع وتفتح امامهم فرص اكبر للاستفادة من الموارد المجتمعية لتحقيق حياة افضل

(6) البعد الاقتصادى

جدول (16) البعد الاقتصادى كما يحدده المسئولون (ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا^2 ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	جعلت المشروعات لدى المواطنين القدرة على الاستثمار وادخار الفائض من الدخل	48	66.7	19	26.4	5	6.9	2.6	0.62	**40.083	4
2	ساهمت المشروعات في توفير الاحتياجات الاساسية للاسرة	22	30.6	31	43.1	19	26.4	2.04	0.76	3.250	5
3	ساهمت المشروعات في تحسين نوعية حياة المواطنين الاقتصادية	25	34.7	34	47.2	13	18.1	2.17	0.71	**9.250	3
4	وفرت المشروعات فرص عمل للمواطنين	27	37.5	30	41.7	15	20.8	2.22	0.75	5.250	2
5	ساهمت المشروعات في زيادة الدخل للمواطنين	31	43.1	28	38.9	13	18.1	2.25	0.75	*7.750	1
	المتغير ككل							2.18	0.48	مستوى متوسط	

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن: البعد الاقتصادى كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول ساهمت المشروعات في زيادة الدخل للمواطنين بمتوسط حسابي (2.25), وجاء في الترتيب الثاني وفرت المشروعات فرص عمل للمواطنين بمتوسط حسابي (2.22), ثم جاء في الترتيب الثالث ساهمت المشروعات في تحسين نوعية حياة المواطنين الاقتصادية بمتوسط حسابي (2.17) وأخيراً الترتيب الخامس ساهمت المشروعات في توفير الاحتياجات الاساسية للاسرة بمتوسط حسابي (2.04).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للبعد الاقتصادى كما يحددها المسئولون بلغ (2.18) وهو معدل متوسط.
- **وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر البعد الاقتصادى كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) مما يشير إلى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.**

ثالثا: الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي

جدول (17) الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	ضعف البنية التشريعية والقانونية في المجتمع	48	66.7	11	15.3	13	18.1	2.49	0.79	**36.083	1
2	الإجراءات الروتينية في الجهاز الإداري بالمؤسسة	41	56.9	23	31.9	8	11.1	2.46	0.69	**22.750	2
3	الافتقار للكفاءة الإدارية والفنية	32	44.4	27	37.5	13	18.1	2.26	0.75	*8.083	6
4	كثرة أعباء الإدارة المحلية مع قلة التمويل المخصص	32	44.4	26	36.1	14	19.4	2.25	0.76	*7	9
5	عدم تدريب العاملين لمواجهه الآثار المترتبة للمشكلات الاجتماعية	38	52.8	20	27.8	14	19.4	2.33	0.79	**13	5
6	ضعف ثقافة العمل الفريقى داخل المؤسسة	29	40.3	27	37.5	16	22.2	2.18	0.78	4.083	12
7	عدم توافر المهارات اللازمة لدي العاملين لأداء أدوارهم	29	40.3	31	43.1	12	16.7	2.24	0.72	*9.083	10
8	عدم تدعيم المشاركة الإيجابية والتعاون الفعال من قبل العاملين	36	50	19	26.4	17	23.6	2.26	0.82	*9.083	8
9	ضعف ثقافة التطوع في المجتمع	33	45.8	25	34.7	14	19.4	2.26	0.77	*7.583	7
10	غياب الممارسة الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي	40	55.6	21	29.2	11	15.3	2.4	0.74	**18.083	3
11	ضعف ثقافة المشاركة على المستوى المحلى	41	56.9	18	25	13	18.1	2.39	0.78	**18.583	4
12	ضعف اهتمام القيادات الشعبية بقضايا المجتمع.	35	48.6	16	22.2	21	29.2	2.19	0.87	*8.083	11
المتغير ككل								2.31	0.31	مستوى متوسط	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول ضعف البنية التشريعية والقانونية في المجتمع بمتوسط حسابي (2.49), وجاء في الترتيب الثاني الإجراءات الروتينية في الجهاز الإداري بالمؤسسة بمتوسط حسابي (2.46), ثم جاء في الترتيب الثالث غياب الممارسة الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي بمتوسط حسابي (2.4).
- جاء في النهاية الترتيب الحادي عشر ضعف اهتمام القيادات الشعبية بقضايا المجتمع بمتوسط حسابي (2.19), وأخيراً الترتيب الثاني عشر ضعف ثقافة العمل الفريقى داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (2.18).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي كما يحددها المسئولون بلغ (2.31) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا² لكل عنصر من عناصر **الصعوبات التي التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون** يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) ما عدا ضعف ثقافة العمل الفريقى داخل المؤسسة, مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.
- **ويتضح من الطرح السابق لتحليل جدول الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة بأن هناك العديد من الاسباب والتي اكدتها دراسة (Poitromsky and Vorn، 2007). والتي دارت حول الفساد الاداري وتوصلت الدراسة إلى تأكيد الثقة بالقادرة المسئولين عن التنمية.**

رابعا: مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون

جدول (18) مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	العبارات	الاستجابات						$\bar{س}$	σ	قيمة كا² ودلالتها	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	تفويض السلطة في اتخاذ القرارات	45	62.5	14	19.4	13	18.1	2.44	0.79	**27.583	3
2	وضع آليات لتحفيز المسئولين وإشراكهم في الحياة العامة	37	51.4	23	31.9	12	16.7	2.35	0.75	**13.083	5
3	وجود مشاركة فعالة من جانب القيادات الشعبية والتنفيذية في مساندة ومساعدة المنظمة وفي تقديمها لخدماتها	31	43.1	32	44.4	9	12.5	2.31	0.68	**14.083	7
4	إعداد دورات تدريبية لزيادة كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المنظمة	33	45.8	27	37.5	12	16.7	2.29	0.74	*9.750	9
5	زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المنظمات من ذوى الكفاءات العالية	28	38.9	23	31.9	21	29.2	2.1	0.82	1.083	12
6	تشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة بمؤشرات الحوكمة الرشيدة	39	54.2	23	31.9	10	13.9	2.4	0.73	**17.583	4
7	عمل ندوات توعية بأخطار المشكلات وكيفية مواجهتها	26	36.1	31	43.1	15	20.8	2.15	0.74	5.583	11
8	الإكثار من المؤسسات الخيرية التي تعمل في مجال مواجهة المشكلات الاجتماعية	39	54.2	26	36.1	7	9.7	2.44	0.67	**21.583	1
9	توفير الإمكانيات المادية والبشرية والمالية	33	45.8	28	38.9	11	15.3	2.31	0.72	**11.083	8
10	توفير قاعدة بيانات ومعلومات للاستفادة منها في التعرف على أولويات احتياجات الشباب ومشكلاتهم	39	54.2	19	26.4	14	19.4	2.35	0.79	**14.583	6
11	تيسير إجراءات المؤسسة لتقديم المساعدات للمتضررين من الكوارث والأزمات	32	44.4	24	33.3	16	22.2	2.22	0.79	5.333	10
12	الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ البرامج والمشروعات	42	58.3	20	27.8	10	13.9	2.44	0.73	**22.333	2
	المتغير ككل							2.32	0.32	مستوى متوسط	

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- جاء في الترتيب الأول الإكثار من المؤسسات الخيرية التي تعمل في مجال مواجهة المشكلات الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.44), وجاء في الترتيب الثاني الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ البرامج والمشروعات بمتوسط حسابي (2.44), ثم جاء في الترتيب الثالث تفويض السلطة في اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي (2.44).
- جاء في النهاية الترتيب الحادي عشر عمل ندوات توعية بأخطار المشكلات وكيفية مواجهتها بمتوسط حسابي (2.15), وأخيراً الترتيب الثاني عشر زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المنظمات من ذوى الكفاءات العالية بمتوسط حسابي (2.1).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لمقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون بلغ (2.32) وهو معدل متوسط.
- وبمراجعة قيمة كا2 لكل عنصر من عناصر مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون يتضح أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01), و(0.05) ما عدا زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المنظمات من ذوى الكفاءات العالية, وعمل ندوات توعية بأخطار المشكلات المجتمعية وكيفية مواجهتها, وتيسير إجراءات المؤسسة لتقديم

المساعدات للمتضررين من المشكلات المجتمعية, مما يشير إلى إمكانية تعميم باقي النتائج على مجتمع الدراسة.

- **ويؤكد تحليل هذا الجدول في مقترحات تفعيل الحوكمة الرشيدة في في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي بان هناك العديد من تلك المقترحات التي اكدتها كل من دراسة (منى عطية خزام) والتي تسعى لتحديد مستويات ادراك القيادات للتنمية ودراسة (الجوهري, 2010) لتفعيل الحوكمة ودراسة (حسن, 2015) التي استهدفت الدورات التدريبية للعاملين**

- **خامسا: اختبار فروض الدراسة**

(1) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً :

جدول (19) مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	الأبعاد	$\bar{س}$	σ	المستوى	الترتيب
1	الاستجابة للحاجات الإنسانية	2.51	0.37	مرتفع	1
2	الشفافية	2.33	0.37	متوسط	3
3	المساءلة	2.34	0.33	متوسط	2
4	العدالة الاجتماعية	2.14	0.47	متوسط	5
5	الرؤية الإستراتجية	2.31	0.43	متوسط	4
	أبعاد الحوكمة ككل	2.32	0.23	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول الاستجابة للحاجات الإنسانية بمتوسط حسابي (2.51).
- الترتيب الثاني المساءلة بمتوسط حسابي (2.34).
- الترتيب الثالث الشفافية بمتوسط حسابي (2.33).
- الترتيب الرابع الرؤية الإستراتجية بمتوسط حسابي (2.31).
- الترتيب الخامس العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.14).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام **لأبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي** ككل كما يحددها المسئولون (2.32) وهو معدل متوسط. **مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً.**

(2) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " المتوقع أن يكون مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى متوسطاً ":

جدول (20) مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى كما يحددها المسئولون

(ن=72)

م	الأبعاد	س̄	σ	المستوى	الترتيب
1	البعد الذاتى	2.36	0.3	مرتفع	1
2	البعد الصحى	2.36	0.33	مرتفع	2
3	البعدالتعليمى	2.32	0.38	متوسط	5
4	البعد الاجتماعى	2.34	0.33	متوسط	3
5	البعد النفسي	2.33	0.3	متوسط	4
6	البعد الاقتصادى	2.18	0.48	متوسط	6
مراحل التخطيط ككل		2.34	0.21	مستوى متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى كما يحددها المسئولون, تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول البعد الذاتى بمتوسط حسابي (2.36) وبانحراف معياري (0.3).
- الترتيب الثاني البعد الصحى بمتوسط حسابي (2.36) وبانحراف معياري (0.33).
- الترتيب الثالث البعد الاجتماعى بمتوسط حسابي (2.34).
- الترتيب الرابع البعد النفسي بمتوسط حسابي (2.33).
- الترتيب الرابع البعد النفسي بمتوسط حسابي (2.33).
- الترتيب الخامس البعد التعليمى بمتوسط حسابي (2.32).
- الترتيب السادس البعد الاقتصادى بمتوسط حسابي (2.18).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام **أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى** كما يحددها المسئولون (2.34) وهو معدل متوسط. **مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى متوسطاً ":**

(3)اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى":

جدول (21) مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى كما يحددها المسئولون (ن=72)

م	المراحل / الأبعاد	البعد الذاتى	البعد الصحى	البعد التعليمى	البعد الاجتماعى	البعد النفسي	البعد الاقتصادى	المراحل ككل
1	الاستجابة للحاجات الإنسانية	**0.465	**0.447	0.117	*0.235	**0.220	**0.704	**0.479
2	الشفافية	*0.290	**0.431	**0.315	**0.442	**0.558	*0.139	**0.579
3	المساءلة	*0.228	**0.388	*0.213	0.042	**0.586	*0.139	**0.334
4	العدالة	0.056	*0.277	*0.210	**0.332	**0.548	**0.346	**326

	الاجتماعية							
5	الرؤية الإستراتجية	**0.316	*0.234	*0.211	*0.215	**0.559	**0.197	**0.395
	أبعاد الحوكمة الرشيدة ككل	**0.421	**0.537	0.155	**0.385	**0.308	**0.379	**0.273

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

يوضح الجدول السابق أن:

توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين **أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى** كما يحددها المسئولون، وأن أكثر أبعاد الحوكمة الرشيدة ارتباطاً و **تحقيق الأمن الاجتماعي** على المستوى المحلي هى بالترتيب: الشفافية، ثم الاستجابة للحاجات الإنسانية، ثم الرؤية الإستراتجية، يليها المساءلة، وأخيراً العدالة الاجتماعية. وقد يرجع ذلك إلي وجود ارتباط طردي بين هذه الأبعاد وأنها جاءت معبرة عن ما تهدف الدراسة تحقيقه. **مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى ".**

جدول (22) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى (ن=72)

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	اختبار (ت) T-Test		اختبار (ف) F-Test		معامل الارتباط R		معامل التحديد R^2
		القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	
أبعاد الحوكمة الرشيدة ككل	0.534	5.861	0.000	34.349	0.000	0.574	0.000	0.329

يوضح الجدول السابق أن:

- بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل "أبعاد الحوكمة الرشيدة ككل" والمتغير التابع " **و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى** ككل "كما يحددها المسئولون (0.574)، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتدل على وجود ارتباط طردي بين المتغيرين.
- وتشير نتيجة اختبار (ف) **(F=34.349, Sig=0.000)** إلى معنوية نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.329)، أي أن تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة ككل تفسر (32.9)% من التغيرات في **تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى** ككل.
- وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.534)، وهى تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة اختبار ت **(T=5.861، Sig=0.000)** إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيراً معنوياً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).

مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى ".

تاسعاً: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

(1) فيما يتعلق بالهدف الأول للدراسة: "تحديد مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي":

توصلت نتائج الدراسة أن أبعاد الحوكمة الرشيدة **في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي، تمثلت في:**

(أ) الاستجابة للحاجات الإنسانية:

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الاستجابة للحاجات الإنسانية كما يحددها المسئولون مرتفع، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**
  - أحرص علي الأخذ برأي المتضررين لتجويد خدمتهم.
  - أساعد في حل الشكاوى المقدمة من قبل المتضررين عن مستوي الخدمات المقدمة لهم.
  - أساعد في تلقي الشكاوى من قبل المتضررين عن مستوى الخدمات المقدمة بعد الأزمة أو الكارثة.

(ب) الشفافية:

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الشفافية كما يحددها المسئولون متوسط، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**
  - أوفر وثائق واضحة حول البرامج والخطط لإدارة الأزمات والكوارث.
  - أسعي باستمرار لنشر خطط عمل المؤسسة وأهدافها لمواجهة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.
  - أتعاون مع المؤسسة في إمداد المسئولين بالمعلومات اللازمة عن خدماتها وبرامجها.

(ج) المساءلة:

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المساءلة كما يحددها المسئولون متوسط، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**
  - أساعد المؤسسة في لاستماع لآراء المتضررين في كيفية مواجهه الأزمات والكوارث.
  - أساعد المؤسسة في توفير لجان لمتابعة إجراءات المحاسبة والمساءلة.
  - تضع المؤسسة نظام يحدد طبيعة الحقوق والواجبات للأفراد.

(د) العدالة الاجتماعية:

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون متوسط، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**
  - تحترم المؤسسة الفروق الفردية بين المسئولين عن إدارة الأزمة.
  - تلتزم المؤسسة بالحيادية عند تقديم الخدمات للمتضررين.
  - أشرف علي تلبية المؤسسة لحاجات ورغبات المتضررين من الكارثة بدون استثناء.

(ه) الرؤية الإستراتجية:

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الرؤية الإستراتجية كما يحددها المسئولون متوسط، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**
  - أساعد المسئولين في تحديد أسباب حدوث الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.
  - أشارك المسئولين في تحديد حجم المشكلات المتوقعة.
  - أساعد في تحديد عدد المتأثرين بالمشكلة قبل اتخاذ القرار.

❑ **مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي ككل:**

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي ككل كما يحددها المسئولون مرتفع، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**

- الاستجابة للحاجات الإنسانية.
- المساءلة.
- الشفافية.
- الرؤية الإستراتجية.
- العدالة الاجتماعية.

(2) فيما يتعلق بالهدف الثانى للدراسة: "تحديد مستوى أبعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي":

توصلت نتائج الدراسة أن **أبعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي، تمثلت في:**

(أ) البعد الذاتى:

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى البعد الذاتى كما يحددها المسئولون مرتفع، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- ساعدني العمل على المستوى المحلى فى تنمية قدرتي لمقاومة المشاكل التي تعترضني
- أُطبق الأشياء المفيدة التي تعلمتها في تنفيذ المشاريع المحلية
- أتقبل النقد بصدر رحب

(ب) البعد الصحى:

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى البعد الصحى كما يحددها المسئولون مرتفع، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- ساهم المشروعات بالمحافظة في سرعة الكشف في حالة مرض أحد من أفراد الأسرة
- حرصت المؤسسة على كيفية حماية والعاملين في المشروعات من السلوكيات غير الصحيحة
- ساهمت المشروعات في زيادة اهتمام المواطنين بالكشف الدوري الطبي للاطمئنان على صحتهم وأسرهم.

(ج) البعد التعليمى:

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى البعد التعليمى كما يحددها المسئولون متوسط، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- ساهمت المشروعات على المستوى المحلى من تشجيع المواطنين لأبنائهم على استكمال تعليمهم
- ساعدت المشروعات على المستوى المحلى على تعليم استخدام الأجهزة الحديثة لاستخدامها في المشروع.
- جعلت المشروعات على المستوى المحلى لدى المواطنين الرغبة في تعليم أبنائهم
-

(د) البعد الاجتماعى:

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى البعد الاجتماعى كما يحددها المسئولون متوسط، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- أصبح لدى رغبة في التطوع في برامج الإرشاد في المستقبل
- أصبح لدى القدرة على مشاركة الآخرين في المناسبات المختلفة

- تعاوني مع الآخرين جعل لي مكانة اجتماعية واضحة

(ه) البعد النفسي:

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى البعد النفسى كما يحددها المسئولون متوسط، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- شجعت المؤسسة أن نجاح مشروعات الشباب سيكون له أثر في مستقبله
- اشعر بالرضا عن نفسي لقيامي بدور فعال في مجتمعي
- ساعدت المحافظة المواطنين من خلال المشروع زيادة شعوره أن لديهم القدرة على مواجهة ضغوط الحياة

(ز) البعد الاقتصادى:

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى البعد الاقتصادى كما يحددها المسئولون متوسط، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

- ساهمت المشروعات في زيادة الدخل للمواطنين
- وفرت المشروعات فرص عمل للمواطنين
- ساهمت المشروعات في تحسين نوعية حياة المواطنين الاقتصادية

(3) فيما يتعلق بالهدف الرابع للدراسة: "تحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي":

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في **في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي** كما يحددها المسئولون متوسط، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**

- ضعف البنية التشريعية والقانونية في المجتمع.
- الإجراءات الروتينية في الجهاز الإداري بالمؤسسة.
- غياب الممارسة الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي.

(4) فيما يتعلق بالهدف الخامس للدراسة: " تحديد مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي":

- أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى مقترحات تفعيل تطبيق الحوكمة الرشيدة في **في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي** كما يحددها المسئولون متوسط، **وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:**

- الإكثار من المؤسسات الخيرية التي تعمل في مجال المشكلات الاجتماعية.
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ البرامج والمشروعات.
- تفويض السلطة في اتخاذ القرارات.

(5) فيما يتعلق بالهدف السادس للدراسة: "محاولة وضع تصور تخطيطي مقترح لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي في إطار أبعاد الحوكمة الرشيدة":

سيتم تناول خطة العمل المقترحة **لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي في إطار أبعاد الحوكمة الرشيدة** تفصيلاً في رابعاً.

ثانياً: نتائج الدراسة في ضوء فروض الدراسة:

(1) فيما يتعلق باختبار صحة الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الحوكمة الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً ":

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الحوكمة **الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً** "، حيث أن مستوى أبعاد الحوكمة **الرشيدة في تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً** ككل كما يحددها المسئولون (2.32) وهو معدل متوسط.

(2) فيما يتعلق باختبار صحة الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي متوسطاً ":

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون **مستوى ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي** متوسطاً "، حيث أن مستوى **ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي** ككل كما يحددها المسئولون (2.34) وهو معدل متوسط.

(3) فيما يتعلق باختبار صحة الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى":

(4) أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " **توجد علاقة طردية تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى":**

"حيث أنه توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين أبعاد الحوكمة الرشيدة و **تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى** كما يحددها المسئولون. وكذلك فإن أن تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة ككل تفسر (32.9)% من التغيرات في **تحقيق الأمن الاجتماعي على المستوى المحلى** ككل.

ثالثاً: تصور تخطيطي مقترح لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي في إطار أبعاد الحوكمة الرشيدة:

تضمن خطه العمل المقترحة **لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي** عدة محاور هـي:

المحور الأول: الأسس التي يعتمد عليها التصور المقترح:

1- نتائج الدراسات السابقة
2- الإطار النظري
3- النتائج التي توصلت إلية الدراسة.

المحور الثاني: أهداف التصور التخطيطي المقترح:

أولا: الحوكمة الرشيدة.

ثانيا: ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي.

أولا : الحوكمة الرشيدة:

1- الاستجابة للحاجات الإنسانية:

- ضرورة الأخذ برأي المواطنين لتجويد خدمتهم على المستوى المحلى.
- العمل علي حل الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين عن مستوي الخدمات المقدمة لهم.
- تلقي الشكاوى من قبل المواطنين عن مستوى الخدمات المقدمة على المستوى المحلى.
- تحسين الخدمات وتلبية الحاجات على المستوى المحلى.
- الاستجابة لشكاوى المواطنين عن سوء الخدمة المقدمة على المستوى المحلى.
- حل الشكاوى المقدمة من الموطنين من مستوي الخدمة المقدمة على المستوى المحلى.

2-الشفافية:

- توفير وثائق واضحة حول البرامج والخطط على المستوى المحلى.
- السعي باستمرار لنشر خطط عمل المؤسسة وأهدافها على المستوى المحلى.
- التعاون مع المؤسسة في إمداد المسئولين بالمعلومات اللازمة عن خدماتها وبرامجها.
- التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوة البشرية والتطوير الإداري.
- سهولة ووضوح التشريعات واستقرارها وانسجامها.
- وضوح القرارات المتعلقة بحل المشكلات.

3- المساءلة:

- تحقق المؤسسة في لاستماع لآراء المواطنين في كيفية مواجهه المشكلات على المستوى المحلى.
- تضع المؤسسة نظام يحدد طبيعة الحقوق والواجبات للأفراد.
- تحقيق المساءلة لجميع الأفراد داخل مؤسسات المجتمع.
- ترحيب المؤسسة بمن يقوم بمراجعة خطتها وسياستها من الجهات الرقابية.
- مساعدة المؤسسة في توفير لجان لمتابعة إجراءات الحاسبة والمساءلة.

4- العدالة الاجتماعية:

- تحترم المؤسسة الفروق الفردية بين المسئولين عن إدارة المشكلات الاجتماعية.
- تلتزم المؤسسة بالحيادية عند تقديم الخدمات للمتضررين من المشكلات الاجتماعية.
- تلبية المؤسسة لحاجات ورغبات المواطنين من المشكلات الاجتماعية بدون استثناء.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق أهداف المؤسسة في مواجهة المشكلات الاجتماعية.
- توفير الخدمات بمعايير واضحة لتحقيق تكافؤ الفرص.
- تحقيق العدالة الاجتماعية لتحقيق لجميع الأفراد.

5- الرؤية الاستراتجية:

- مساعد المسئولين في تحديد أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية بالمجتمع المحلي.
- مشاركة المسئولين في تحديد حجم المشكلات المتوقعة.
- تحديد عدد المتأثرين بالمشكلة قبل اتخاذ القرار.

- تحديد عدد المتأثرين بالأزمة أو الكارثة قبل اتخاذ القرارات.
- مشاركة المسئولين في تحديد عدد المتأثرين بالمشكلة قبل اتخاذ القرار.
- تحديد الرؤية المستقبلية بتوفير فرص للتواصل لحل المشكلات الاجتماعية.

ثانيا: ابعاد الامن الاجتماعى على المستوى المحلي.

1- البعد الذاتى للامن الاجتماعى وذلك من خلال:

1-مساعدة المسئولين استخدم الأجهزة الحديثة التي في إمكانياتهم من أداء مسئولياتهم
1- مساعدة المواطنين على تنمية قدرتهم لمقاومة المشاكل التي تعترضهم
2- التأكيد على تطبيق الأشياء المفيدة التي يتعلمها المواطنين في تنفيذ المشروعات على المستوى المحلى.
العمل مساعدة المواطنين في استثمار أي فرصة تقابلهم في ترقية أنفسهم

2- البعد الصحي للامن الاجتماعى وذلك من خلال:

1. تعدد مصادر تحديد خدمات الرعاية الصحية مما يساعد على الوقوف على الحاجات والمشكلات الصحية الملحة.
2. تعدد مصادر البيانات والمعلومات التي تستخدم في تحديد خدمات الرعاية الصحية يؤدى إلى التحديد الدقيق لتلك الحاجات والمشكلات الصحية ذات الأولوية.
3. زيادة المفاهيم والمعارف لأعضاء المجالس التنفيذية المحلية حول الحاجات الصحية بالمناطق العشوائية.والمشكلات.
4. إكساب الأعضاء القدرة على تحديد الموارد المحلية المتاحة سواء كانت حكومية أو أهلية، مادية أو بشرية لمواجهة الحاجات والمشكلات بالمناطق العشوائية.والمشكلات

3- البعد التعليمى للامن الاجتماعى وذلك من خلال وذلك من خلال :

1- المساهمة فى زيادة الاهتمام بالتعليم وإدراك أهميتة من خلال تنظيم لقاءات شعبية مع مواطنى المحافظة لإيضاح جوانب مشكلة الامية وانخفاض نسب الإلتحاق بالتعليم الإلزامى وخاصة الاناث
2- تدريب مجموعات من الشباب المتعلم ليكتسبو مهارات تعليم الكبار للاستفادة بهم فى جهود محو الأمية
3- إنشاء مدارس صغيرة بنماذج منخفضة التكلفة وذلك فى القرى والنجوع البعيدة نسبياً عن منشآت التعليم لتستوعب الأطفال فى مرحلةالتعليم الأساسى وذلك من خلال المشاركة المجتمعية فى حدود الطاقات المتاحة لدى المحافظة.

4- البعد الاجتماعي للامن الاجتماعى وذلك من خلال.

1. الاهتمام بالمشكلات التي تهم القاعدة العريضة من المجتمع والبرامج ذات الطابع التنموي.
2. تعدد المشاركين في تحديد أولوية الخدمات بالمجالس التنفيذية المحلية سواء كان من أعضاء المجلس التنفيذى أو الأهالي أو منظمات المجتمع المدني والخبراء؛ مما يؤدى إلى تحديد دقيق لخدمات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية.
3. استخدام معايير علمية محددة عند تحديد أولوية خدمات الرعاية الاجتماعية بما يؤدى إلى وجود خريطة تخطيطية لأولوية خدمات الرعاية الاجتماعية.

5- البعد النفسي للامن الاجتماعى وذلك من خلال:

1- مساعدة المواطنين فى الشعور بأن نجاح مشروعهم سيكون له أثر في مستقبلهم.
2- الاهتمام بعمل برامج لتوعية المواطنين للحد من ألشعور بالخوف من المستقبل.
3- مساعدة المواطنين فى التخفيف من شعورهم بالقلق على أوضاعهم المعيشية.
5- اكساب المواطنين الشباب الثقة في انفسهم وفي قدراتهم.
6- مساعدة المواطنين فى الشعور بالرضا عن انفسهم لقيامهم بدور فعال في مجتمعهم.

6- البعد الاقتصادي للامن الاجتماعى وذلك من خلال:

1- الاهتمام على المستوى المحلى ببرامج التدريب وذلك لتطوير مهارات المواطنين لزيادة فرصتهم فى الحصول على فرصة عمل والاهتمام بعقد دورات تدريبية لأعضاء مجلس الوحدات المحلية والعاملين بها وتمكينهم من المهارات ذات الجودة الادارية العالية.
2- قيام الهيئات الحكومية على المستوى المحلى بندوات تثقيفية للمواطنين لحثهم على المشاركة في المشروعات التى تقام على المستوى المحلى.
3- التنسيق والتعاون بين الهيئات الحكومية والهيئات الاهلية المهتمة بالتمكين الاقتصادي للمواطنين على المستوى المحلى.
4- التركيز على تفعيل دور المجالس المحلية فى تمكين المواطنين اقتصاديا.
5- رفع كفاءة المشروعات المقدمة بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المواطنين.

6- تطوير الجهاز الوظيفي والاداري للجمعية والاستعانه بالخبراء والمتخصصين فى مجال التمكين الاقتصادي للمراة الريفية.
7- التسهيل فى الاجراءات اللازمة للحصول على القرض وتوفير قروض بفائدة أقل.

المحور الثالث: مؤشرات تخطيطية عامة تساهم في التخطيط لتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي.

1- استخدام التكنولوجيا الحديثة للخدمات للمتضررين من المشكلات بالمجتمع المحلي.
2- توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة لمواجهة المشكلات بالمجتمع المحلي.
3- تحديث الخدمات المقدمة للمتضررين من المشكلات على المستوى المحلي بما يتناسب مع الانفتاح التكنولوجي والثورة المعلوماتية.
4- إشراك المتضررين من المشكلات على المستوى المحلي في وضع وتصميم الخطط الخاصة بإشباع احتياجاتهم وتحسين نوعية حياتهم فهم أكثر شعورا بها.
5- التركيز علي ضرورة التعاون بين الوزارات والجهات المختصة أثناء وضع وتصميم البرامج الخاصة بإشباع احتياجات وحل مشكلات المواطنين بالمجتمع المحلي.
6- ضرورة التنوع في برامج الأنشطة وأن يكون هناك تحديد للاحتياجات تبعا لأولويتها ودرجة إلحاحها بالنسبة لهم.
7- الاهتمام بتقويم الخدمات المقدمة للمتضررين من المشكلات على المستوى المحلي للوقوف علي جوانب القوة وتدعيمها، ومعالجه جوانب الضعف.

المحور الرابع: آليات تنفيذ التصور التخطيطي المقترح:

1- آليات تفعيل الحوكمة بالتصور المقترح:

أ- آليات الشفافية:

- توفير البيانات والإحصاءات الموثوق بها لمختلف الأطراف المعنية.
- إصدار قوانين تضمن حرية تدفق المعلومات لكافة الأطراف المعنية في المجتمع.
- الحد من الإجراءات والسياسات غير المعلنة والسرية وإزالة الغموض.
- فتح قنوات اتصال مفتوحة بين المستفيدين والمسئولين
- إنشاء صحيفة الكترونية لكافة المراكز تتوفر فيها كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرارات.
- العمل على تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

ب- آليات المساءلة:

- إنشاء صندوق لتلقى مقترحات وشكاوى المستفيدين عن مستوى وجودة الخدمات.
- وضع ونظم واضحة ومعلنة لكشف المخالفات (خط ساخن) والابلاغ عنها.
- زيادة الرقابة على المؤسسات لضمان جودة تقديم خدمات ذات جودة.
- تقديم تقارير دورية عن سير العمل أمام المستفيدين من الخدمات.
- تطبيق إجراءات المحاسبة الإدارية التي تلائم حجم أخطاء العمل.
- عقد اجتماعات دورية للعاملين يتم فيها الاستماع للشكاوى ومحاسبة المخالفين حسب القانون.

ج- آليات المشاركة في اتخاذ القرارات:

- تشجيع العاملين على اقتراح طرق أداء المهام المرتبطة بعملهم.
- وضع قواعد محكمة للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل.
- حرص الإدارة على الاستماع لمشكلات العاملين واحتياجاتهم.
- تشجيع العاملين على تقديم مقترحات لتطوير العمل.
- الإعلان الواضح عن كل آليات المشاركة الإدارية لكل العاملين.
- الكشف عن معوقات تطبيق المشاركة في صنع القرار.

د- آليات المسئولية الاجتماعية:

- حرص المؤسسات على تنمية قدرات المسئولين على العمل تحت ضغط.
- تنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى المسئولين.
- الالتزام بمواعيد ووقت العمل من قبل المسئولين لتنفيذ المهام المطلوبة بدقة.
- التزام المسئولين بالحيادية التامة عند تقديم الخدمات.
- حرص المسئولين على العمل في فريق عمل لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

- حرص المسئولين على الإبلاغ عن أي فساد أو تجاوز.

هـ- آليات العدالة الاجتماعية:

- التزام المسئولين بالحيادية وعدم التمييز عند تقديم الخدمات للمواطنين.
- الالتزام الأخلاقي للعاملين عند تقديم الخدمات.
- حرص المسئولين على مراعاة الاعتبارات الإنسانية عند التعامل مع المستفيدين.
- وجود معايير واضحة لتحقيق تكافؤ الفرص.
- إيمان العاملين بقيم العدالة والمساواة.
- حرص المؤسسة على وضع لوائح محدودة لترقية العاملين بناء على الكفاءة في العمل

و- آليات الفعالية:

- تحديد سياسة للتوظيف في المركز قائمة على الجدارة بمعايير محدودة.
- إعطاء المسئولين دورات تدريبية لتحسين أدائهم.
- تبسيط الإجراءات الخاصة بالعمل لتسهيل الحصول على الخدمات.
- تغيير سلوك المستفيدين الى سلوكيات إيجابية.
- حرص المؤسسة على الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لضمان فعالية الخدمات.
- حرص المسئولين على أداء العمل في أقل وقت ممكن وبجودة عالية.

ز- آليات الكفاءة:

- حرص المؤسسة على اتساق الخدمات مع الظروف المجتمعية المحيطة.
- كفاءة المسئولين وتوافرهم كماً وكيفاً.
- حرص المؤسسة على تقليل الفاقد المادي المهدر.
- حرص المؤسسة على عمل شبكة معلومات لاتخاذ القرار السليم.
- الحرص على توفير الإمكانيات الفنية اللازمة للمستفيدين.
- تقليل الفاقد الزمنى في تقديم الخدمات.

وهناك بعض الاليات العامة وهي:

1- توفير مكاتب فرعية للوزارة المتخصصة مثل (وزارة التربية والتعليم وزارة الصحة والسكان- وزارة التضامن الاجتماعي- وزارة الأسرة والسكان- وزارة التنمية الاقتصادية، وذلك حتى يتم رصد الحاجات المشكلات على المستوى المحلي باستمرار والعمل علي حلها.
2- العمل على توفير الخبرة والكفاءة الفنية للمسئولين بإدارة الدفاع الاجتماعي والأسرة المنتجة لرصد الحاجات المتجددة والمتغيرة للموطنين على المستوى المحلي.
3- جمع البيانات والمعلومات الخاصة باحتياجات الموطنين.
4- تحديد الاحتياجات المختلفة للموطنين على المستوى المحلي.
5- استخدام الأساليب الإحصائية الكمية والكيفية للوصول إلي النتائج المطلوبة
6- الاعتماد علي السجلات والإحصائيات والتقارير للاستفادة منها عند تخطيط وتنفيذ البرامج الخاصة باحتياجات الموطنين على المستوى المحلي
7- تحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بالصعوبات التي تحول دون مقابلة احتياجات الموطنين على المستوى المحلي لتحقيق الدرجة المطلوبة من الإشباع.
8- الاستعانة بالخبراء والفنيين ومقدمي الخدمة في مجال العمل لمواجهة مشكلات الموطنين على المستوى المحلي للعمل علي إشباع احتياجاتهم.

مستلزمات المتابعة:

1- ضروه الاهتمام بالمتابعة وتنفيذ خدمات الرعاية بهدف التعرف علي المقومات وإزالتها أول بأول.
2- تنوع الأساليب التي تستخدم في عملية المتابعة (كالتقارير والسجلات) للتعامل المباشر بين المسئولين عن المتابعة وبين القائمين بالتنفيذ ويتم ذلك من خلال وضع المعايير التي يتم علي أساسها عملية التقويم.
3- الاهتمام بالمتابعة عن طريق استخدام اللقاءات العامة والندوات والاستماع المباشر للمتضررين من الموطنين على المستوى المحلي وسماع مقترحاتهم والعمل علي تنفيذها.

مستلزمات التقويم:

1- التعرف علي انجاز الخطط والبرامج ومدي ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق الهدف.
2- كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية وقدرتها علي تحمل أعباء تنفيذ أهداف الخطط من خلال ترجمه الخطط إلي إجراءات تنفيذية علي مراحل زمنية محدده في إطار الموارد المقدرة.

3- الاهتمام بإجراء البحوث المتعلقة بتقويم الخدمات والوقوف علي مدي فاعليتها في إشباع احتياجات المتضررين من المشكلات على المستوى المحلي والعمل علي تطويرها لتحقيق الأهداف كنظره مستمرة للتقويم.

خامساً: مؤشرات تخطيطية مستقبلية:

- **وهو ما يأمل الباحث في أن يتحقق في المستقبل حتى تعمل علي تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي بصورة أفضل وتتمثل في الاتي:**

1- وضع الاهتمام بزيادة التثقيف الاجتماعى الصحي لدي المواطنين من أهم الأولويات فالصحة تاج علي رؤوس الأصحاء بالإضافة للنسق الأكبر ونعني به البيئة وكيفية الحفاظ عليها من التلوث الناتج عن سوء استخدام السكان لموارد البيئية.

2- تمكين المتضررين من المشكلات الاجتماعية وتبني السياسات التي تهدف إلي توسيع مشاركتهم في النواحي (السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية).

3- الاهتمام بتنمية الوعي الديني من خلال دور العبادة وعدم تقليص دورها علي قضاء الفرائض فقط، بالإضافة إلي ربط دور العبادة بأهم القضايا المرتبطة بحل مشكلات المجتمعية.

4- ضرورة تواجد أخصائيين اجتماعيين علي درجه عالية من الخبرة والكفاءة في شتي المؤسسات التي تتعامل في مجال حل المشكلات الاجتماعية للتوصل إلي حاجات المتضررين الفعلية ومحاولة إشباعها.

سادساً: مستخلصات الدراسة:

(أ) الحوكمة الرشيدة.

(1) ضرورة تشجيع المتضررين من المشكلات على المستوى المحلى للتعبير عن حاجاتهم ومطالبهم الشرعية

(2) ضرورة أن تبدأ البرامج والمشروعات من احتياجات ومشكلات المواطنين واهتماماتهم.

(3) ضرورة تحسين وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية باستمرار بما يتفق من احتياجات ومشكلات المواطنين واهتماماتهم.

(ب) العملية التخطيطية

(1) ضرورة العمل علي تعزيز مشاركة الموطنين وضع الخطط وفي عملية التنمية.

(2) تسهيل عملية صنع واتخاذ القرارات في التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين على المستوى المحلى.

(3) ضرورة مراعاة أهمية وجود المخطط الاجتماعي داخل المؤسسات الحكومية .

(4) تنمية وعي المواطنين بالدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الحكومية في سبيل حل مشكلاتهم.

(5) تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية.

(6) وجود نظام معلومات كفء يساعد علي اتخاذ القرارات التخطيطية بصورة جيدة.

(ج) تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي.

(1) أهمية تحقيق التنسيق والتعاون بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين نوعية حياة المواطنين على المستوى المحلي.

(2) ضرورة تنمية الوعي الاجتماعى السياسي لدي المواطنين ونشر القيم الاجتماعية الايجابية السليمة.

(3) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول تحقيق الامن الاجتماعى داخل المجتمع المصري لتحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع.

سابعاً: قضايا لدراسات مستقبلية

1. التكامل بين مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي
2. الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الحكومي فى تحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي
3. دراسة مقارنة لتجارب بعض الدول في مجال الامن الاجتماعى ومقارنتها بتجارب المجتمع المصري
4. أدوار المخطط الاجتماعي في التخفيف من مشكلات الحرمان الاجتماعي بالمجتمع المحلي.
5. شبكات الأمان الاجتماعية وإدارة الازمات والكوارث على المستوى المحلي.
6. خدمات الرعاية الاجتماعية وتحقيق الامن الاجتماعى على المستوى المحلي
7. دور الحوكمة الرشيدة في التخطيط لمواجهة المشكلات الاجتماعية على المستوى المحلي
8. الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بكيفية ادارة شبكات الأمان الاجتماعية على المستوى المحلي.

وينوه الباحث قبل أن ينهى دراسته إلى أن المعطيات الامبريقية التي خلصت إليها الدراسة الراهنة مقيدة بطبيعة الوحدات المدروسة وبالأهداف التي حاولت الدراسة تحقيقها، وأن تعميم نتائجها قاصراً على وحدة هذه الدراسة وكذلك الوحدات المتشابهة.

قائمة المراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

(1) سورة ابراهيم الاية، 37.
(2) سورة ابراهيم، الاية 35.
(3) سورة قريش، الاية 4.

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

(4) الفيومى، احمد بن محمد بن على: (770هـ)، "**المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير**"، مادة امن.
(5) اسكندر, نبيل رمزى: (1998) "**الامن الاجتماعى وقضايا الحرية**"، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية.
(6) الأمم المتحدة: (2002) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص للأجيال القادمة.
(7) البنا, ذكرى جميل: (2003م) "**العائلة والامن الاجتماعى دراسة ميدانية فى مدينة بغداد**"، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الاداب.
(8) التابعي، كمال : (2007) **التنمية البشرية دراسة لحالة مصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
(9) الجوهري, أماني عبدالهادي: (2010) **الحكم الرشيد ونوعية الحياة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
(10) حسن, سعودي محمد حسن : (2015) **الحوكمة الرشيدة كمدخل لمشاركة الشباب في القرارات التخطيطية**، بحث منشور بمجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.
(11) حسين, أحمد سيد: (2008) **الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
(12) الحسينى, عفاف حسن احمد: (2004م) "**دور الاسرة التربوى فى استتباب امن الفرد والمجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى**"، رسالة دكتورا ة، جامعة ام القرى، كلية التربية بمكة المكرمة، قسم التربية الاسلامية المقارنة.
(13) حمزة ، أحمد ابراهيم: (2015) **التخطيط الاجتماعي**، عمان الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
(14) حنفى, ماجد محمد: (1995م) "**أتجاهات الشباب الجامعى نحو بعض القضايا المرتبطة بالأمن الاجتماعى واشباع أحتياجاتهم فى الماضى والحاضر**"، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الثامن، كليةالخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
(15) خالد, سارة عبدالفتاح: (2017) **متطلبات تطبيق الحوكمة في مراكز المعلومات ودعم واتخاذ القرار**، رسالة ماجستير غير منشور، بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط.
(16) خزام, منى عطية: (2012) **اليات تطبيق الحوكمة في المنظمات غير الحكومية**، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الادارسة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.
(17) الشرمان، خالد محمد محمود: (2014) "**المنهج النبوى فى افشاء السلام واثرة فى امن المجتمع**, الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات"، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الاول.
(18) الصاوى, احمد فوزى: (1993) "**الخدمة الاجتماعية والأمن الاجتماعى**"، ورقة عمل فى المؤتمر العلمى السادس، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى الواقع والمستقبل، الامن الاجتماعى والطفولة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
(19) طشطوش، هايل عبد المولى: (2013) "**الامن الاجتماعى من منظور اقتصادى اسلامى**"، رسالة دكتوراة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة اليرموك بالاردن.
(20) عاشور, أحمد صقر: (2009) **اصلاح حوكمة التنمية في مصر** البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، القاهرة.
(21) عبد الغنى، احمد عبد الحميد سليم: (2016) "**مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدنى فى تدعيم الامن الاجتماعى للأطفال المعاقين**"، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية لأخصائيين الاجتماعيين) مصر، العدد السادس والخمسين، المجلد الخامس.
(22) غباري, أمل سلامة: (2011) **التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتقرير اليات الحوكمة بالجمعيات الاهلية**، المؤتمر الخامس والعشرون، الجزاء السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
(23) قنديل، أماني: (2008) **المؤسسة العربية للمجتمع المدني سلسلة العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة العربية العامة للكتاب.
(24) قنديل، أماني: (2008) **المؤسسة العربية للمجتمع المدني**، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة العربية العامة للكتاب.

(25) الكيلانى، رشاد صالح ذيد: (2012) "**الامن الاجتماعى (مفهومة فاصلة الشرعى وصلتة بالمقاصد الشرعية)** المؤتمر الدولى (الامن الاجتماعى فى التصور الاسلامى)"، كلية الشريعة، جامعة ال البيت، عمان، الاردن.
(26) لطفي، غادة: عزة الرايسى (2013) **دليلإ رشادي حول الحكم الرشيد مشروع تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين**, www.ndc.ye/ndcdoc/ndc_13_11_.pdf
(27) مجمع اللغة العربية : (2005) **"المعجم الوجيز"**، القاهرة, الهيئة القومية لشئون المطابع الأميرية.
(28) مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار **:** (2009) **وصف محافظة أسيوط**، الاصدار الثالث، مطابع الاهرام.
(29) يونس, الفاروق ذكى: (1995) "الخدمة **الاجتماعية وقضايا الامن الاجتماعى**"، ورقة عمل، فى المؤتمر العلمى الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

المراجع باللغة الاجنبية:

(30) The World Bank : (1992) ***Governance & Development***. The World Bank Publication, Washington D.C,.
(31) hill ،I,mccubin ،H (1989) ،***Theoretical Orientation to Family Stress and Coping***, New York. Associon, j.w. Arrow.Smith ltd,Bristol ،United Kingdom
(32) Burkhar,t Dixielee: ***(***2010) ***causes of Bankruptcy in law,Aged 62 and older***,pHD,Walden University.
(33) Chung., So Yoon, : (2011)*"**Fostering Citizen Participation Though Innovative Mechanisms In Governance Policyl And Decision Comparing Washington***". DC And Seoul, University Arizona State University, Place of Publication: Ann Arbor.
(34) Hu-xiaojuan: ***(***2018) ***Social Security and Altruism in an over lapping Generations Model*** ،MA,Californi State Universit Fullerton.
(35) Pooitowski and Voryn, : (2007) " ***Citizen Attitudes toword Transparyency in Local Government "American Review of puplic Administration***, Rutgers University– Newark, New Jersey.
(36) Sigg ،Roland ، ***(***2005***)The Contribution of Social ogy of Sociological*** ،vol
(37) Svihulla, Sudia lynn: ***(***2005***) Policy and Poltics of Reform Social Security in the United States*** ،Phd ،usa California University.
(38) Websters Dictionary *:* (1994***) Deluxe Encyclopedia Edition***,trident Press .
(39) White Jason. ***(***2003***)Theodore :the Social Security Crisis an Evaluation of Status quo Social Security*** ،phD;YUniversity of Missouri; Kansas.
(40) Yasuda storio : ***(***2003***)Participant Characteristics and Support Services that Influence Successful Employment Outcomes of Social Security Beneficiaries With Traumatic*** Brain in Jury ،phd ، Virginica Commen Weaith University.